"نزعت الإبرة الوريدية وبدأت بالجري"

هجمات أطراف النزاع على القطاع الصحي في اليمن

مارس 2020

مواطنة لحقوق الإنسان

PHR Physicians for Human Rights

جدول المحتويات

الملخص التنفيذي 7
التوصيات الرئيسية 13
- إلى أطراف النزاع 15
- إلى جماعة الحوثيين المسلحة 15
- إلى الحكومة اليمنية والتحالف بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة 16

الخلفية 19
- تطور النزاع 21
- حجم الخسائر البشرية الناجمة عن النزاع 22

المنهجية 25

النتائج 29
- الغارات الجوية على المرافق الصحية 32

15آب/أغسطس 2016 - غارة جوية على مستشفى عبس الحكومي، مديرية عبس، محافظة حجة 35
- القصف البري للمنشآت الصحية 39

2 آب/أغسطس 2018 - هجوم بقذائف الهاون على مستشفى الثورة، الحديدة 41
- احتلال المنشآت الصحية 43

2011 - 2018 - احتلال مركز الغيل الطبي وتدميره، الغيل، الجوف ... 45
- الاعتداءات على العاملين في المجال الصحي 47

12 كانون الأول/ديسمبر 2017 - تخويف أفراد طاقم طبي وتهديدهم، مستشفى الثورة، تعز 50
- الانتهاكات الأخرى التي تؤثر على الوصول إلى الرعاية الصحية والخدمات الطبية 52

الهجمات على قطاع الصحة والقانون الدولي 57
- تصنيف النزاع والقانون واجب التطبيق 58
- الحماية المتعلقة بالرعاية الصحية بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي العرفي 58
- حماية الرعاية الصحية بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان 59

الخاتمة 61

قسم الإفاقة وقسم العمليات في هيئة مستشفى الثورة، بعد تعرضهما للقصف البري الذي أخرجهما عن الخدمة (حزيران/يونيو 2017).
تصوير: أحمد الباشا

التوصيات 63

- إلى أطراف النزاع 64
- إلى جماعة الحوثيين المسلحة 64
- إلى الحكومة اليمنية والتحالف بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة 65
- إلى كندا، وفرنسا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، والدول الأخرى التي تقوم بتزويد التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بالأسلحة 65
- إلى إيران 65
- إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة 65
- إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة 66
- إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 66

ملحق: ملخص عن الهجمات الموثقة على المنشآت الصحية 67

- الهجمات الجوية على المنشآت الصحية 68
- الهجمات البرية على المنشآت الصحية 74
- احتلال المنشآت الطبية 81
- الاعتداءات على المهنيين الطبيين 83
- الانتهاكات الأخرى التي تؤثر على الوصول إلى الخدمات الصحية 88

الهوامش 89

مركز غضران الصحي في بني حشيش، بعد تعرضه لغارة جوية من قبل التحالف (أيار/مايو 2015).
مواطنة ©

الملخص التنفيذي

قسم الإفاقة وقسم العمليات في هيئة مستشفى الثورة، بعد تعرضهما للقصف البري الذي أخرجهما عن الخدمة (حزيران/يونيو 2017).
تصوير: أحمد الباشا

المستشفى العسكري في مديرية صالة، محافظة تعز، بعد تعرضه لقذيفة أطلقتها قوات الحوثيين وصالح (آذار/مارس 2017).
مواطنة ©

على مدار العقد الماضي، عانتِ اليمن من عدة نزاعات مسلحة، حيث انتهكت أطراف هذه النزاعات أهم القوانين والقواعد الدولية الأساسية، بما في ذلك تجاهل أشكال الحماية الخاصة التي يوفرها القانون الإنساني الدولي للمرافق الطبية والعاملين فيها. وفي العام 2014 دخلت اليمن مرحلة أكثر تدميرا، عندما استولت جماعة أنصار الله المسلحة (المعروفة أيضًا باسم الحوثيين) على العاصمة اليمنية صنعاء بالقوة، وتصاعد مستوى الدمار في عام 2015 مع تدخل التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بطلب من الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا ضد الحوثيين. وحتى قبل هذا التصعيد، كانت تُعتبر اليمن من أفقر البلدان في العالم، مع أدنى مؤشرات التنمية البشرية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

لقد أوصلت سنوات الصراع اليمنَ إلى حافة كارثة إنسانية: انهار اقتصادها وبنيتها التحتية، كما أن نظام الرعاية الصحية فيها تهاوى بشكل شبه كلي. ولم تكن هذه الحالة نتيجة حتمية للحرب، بل هي نتيجة مباشرة لسلوك الأطراف المتحاربة في هذا النزاع، متجاهلةً القانون الدولي والمعايير الإنسانية تجاهلًا تامًّا، مما أضعف بشكل متزايد قدرة اليمنيين على العيش، إذ تسببت الهجمات الجوية التي شنها التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في خسائر فادحة في البنية التحتية الحيوية في البلاد، بما في ذلك الوحدات الطبية.

طوال فترة النزاع ارتكبت الأطراف المتحاربة في اليمن - بما في ذلك التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وجماعة الحوثيين المسلحة والحكومة اليمنية - انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي . وتُعتبر الهجمات على البنية التحتية الطبية والعاملين في المجال الصحي من أبرز الانتهاكات التي ارتكبت خلال النزاع، وأكثرها تدميرًا، حيث ألحقت الأطراف المتحاربة أضرارًا بالمرافق الصحية أو دمرتها نتيجة الغارات الجوية والقصف البري، ما أدى إلى حرمان المدنيين اليمنيين من الخدمات الطبية التي هم في أمس الحاجة إليها. وكذلك احتلت أطراف النزاع المنشآت الطبية، واستولت على الخدمات الطبية، وحرمت منها شريحة واسعة من السكان، واعتدت على العاملين في المجال الطبي، إضافة إلى جملة انتهاكات أخرى، في انتهاك للمعايير الراسخة في القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي تحمي المرافق الصحية، والعاملين الصحيين، والمرضى في فترات النزاع. كما أنها تحد من قدرة المهنيين الصحيين على العمل وفقًا لالتزاماتهم الأخلاقية.

يتناول هذا التقرير البحثي، الصادر عن منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان (PHR) ومواطنة لحقوق الإنسان (مواطنة)، الهجمات على المرافق الطبية والطاقم الطبي من قِبل أطراف النزاع في اليمن التي وقعت ما بين شهر آذار/مارس من العام 2015 وشهر كانون الأول/ديسمبر من العام 2018.

يستند هذا التقرير بشكل أساسي إلى شهادات الشهود والناجين، ويوثق 120 اعتداء على منشآت صحية وأفراد من الطاقم الطبي في اليمن على مدار 45 شهرًا. ووفقًا للبيانات التي جمعتها مواطنة، وقع زهاء 50 % من جميع الهجمات الموثقة في العام 2015، و16 % في العام 2016، و21 % في العام 2017، و13 % في العام 2018. وتسببت الهجمات في مقتل ما لا يقل عن 96 مدنيًّا وعاملًا صحيًّا، بينهم 10 أطفال و6 نساء، وإصابة 230 شخصًا، بينهم 28 طفلًا و12 امرأة. وقد كانت تعز

هي المحافظة الأكثر تضررًا من الهجمات على المنشآت الطبية، حيث وقعت فيها 67 واقعة موثقة. وكذلك تأثرت محافظة صعدة بشكل كبير بالهجمات على مرافق الرعاية الصحية، حيث وقعت فيها 25 واقعة موثقة، من ضمنها 22 غارة جوية. وقد تجاوز تأثير هذه الهجمات الضحايا المدنيين الذين قتلوا أو جرحوا، إلى المساهمة في انهيار فعلي للنظام الصحي في اليمن، وهي نتيجة كانت لها آثار مدمرة على السكان المدنيين في البلاد.

تندرج الوقائع الموثقة ضمن الفئات الأربع الرئيسية التالية: هجمات جوية (35)، وهجمات برية (46)، واحتلال منشآت طبية (9)، واعتداءات على الطواقم الطبية (23)، وغيرها من الانتهاكات التي تعيق الوصول إلى الرعاية الصحية (7). وقد تنضوي العديد من الوقائع الموثقة في أكثر من فئة، حيث غالبًا ما تؤثر الهجمات الجوية والبرية على الطواقم الطبية، ويؤدي الاحتلال والسيطرة العسكرية في بعض الحالات إلى الاستهداف المباشر للمرافق الصحية من قبل القوات المناهضة.

الوقائع الموثقة ليست شاملة ولا تمثل العدد الإجمالي للهجمات على القطاع الصحي. ومع ذلك، فإنها توضح أنماط الهجمات على المرافق الصحية، وتأثيرها، والانتهاكات التي تمثلها هذه الهجمات.

قامت قوات التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بهجمات جوية تسببت في أضرار وتدمير للمستشفيات، والعيادات، ومراكز التلقيح، وغيرها من المرافق الطبية. تُشكل هذه الهجمات من قبل التحالف التي تؤثر على المنشآت الصحية المخصصة حصريًا للأغراض الطبية دليلًا على تجاهله للحماية المكفولة لهذه المنشآت، وعدم استعداده أو عدم قدرته على الامتثال لمبدأي التمييز والتناسب: كالتحقق من الأهداف، وتوقيت الهجمات، واختيار الأسلحة، والتحذير المسبق. كما أن استخدام جماعة أنصار الله (الحوثيين) المسلحة وغيرها من الأطراف المتحاربة على الأرض، بما فيها القوات الموالية للحكومة المعترف بها دوليًّا، للأسلحة ذات التأثير غير المباشر وواسع النطاق، يبدو ذا طبيعة عشوائية بما في ذلك قذائف الهاون التي أثرت على المرافق الصحية كما هو موثّق في هذا التقرير. يشير احتلال جماعة أنصار الله (الحوثيين) وغيرهم من الجماعات المسلحة الموالية للحكومة المعترف بها دولياً للمرافق الصحية إلى انتهاك متعمد للوضع المحمي للمنشآت الطبية، ويحرم السكان من الخدمات الطبية فعليًا. استولت قوات مسلحة أخرى ، بما في ذلك مجموعات تدعمها الدول الأعضاء في التحالف على حِدَة، على المنشآت الطبية، ونهبتها، وعمدت إلى تخويف العاملين الصحيين، وتهديدهم.

يوفر القانون الإنساني الدولي حماية خاصة للعاملين الطبيين والمرافق الطبية لضمان سير الرعاية الصحية طوال فترات النزاع. ومع ذلك، فإن الاعتداءات على مرافق الرعاية الصحية التي قد ترقى العديد منها إلى حد الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي، كانت منتظمة طوال فترة النزاع في اليمن. انتهكت الغارات الجوية التي شنتها قوات التحالف على المدنيين والبنية التحتية المدنية واستخدام الحوثيين للأسلحة ذات التأثير على نطاق واسع في المناطق الحضرية المكتظة بالسكان -مرارًا وتكرارًا - مبادئَ التمييز والتناسب، والاحتياطات المنصوص عليها في القانون الإنساني الدولي العرفي والمعاهدات المتعلقة بالقانون الإنساني الدولي. ووفقًا لتقييم مواطنة ومنظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان، فإن العديد من هذه الانتهاكات قد ترقى إلى جرائم الحرب، وبالتالي يمكن مقاضاة

القادة العسكريين والقادة المدنيين بتهمة ارتكاب جرائم حرب باعتبار أنهم كانوا على علم بهذه الجرائم أو يجب أن يكونوا على علم بها، دون أن يتخذوا التدابير الكفيلة بمنعها أو يعاقبوا المسؤولين عنها.

انتهكت الأطراف المتحاربة في اليمن بشكل متكرر المبادئ الأساسية للقانون الإنساني الدولي في هجماتها على مرافق الرعاية الصحية، وقد ارتكبت هذه الانتهاكات مفلتةً من أي عقاب. يسعى هذا التقرير إلى المساهمة في جهود التوثيق والتحقيق، بحيث يمكن مساءلة مرتكبي جرائم الحرب وغيرها من الانتهاكات، وتعويض المتضررين منها.

التوصيات الرئيسية

قسم الإفاقة وقسم العمليات في هيئة مستشفى الثورة، بعد تعرضهما للقصف البري الذي أخرجهما عن الخدمة (حزيران/يونيو 2017).
تصوير: أحمد الباشا

إلى أطراف النزاع:

- الكف فورًا عن شن هجمات غير مشروعة على المرافق الطبية والعاملين الطبيين، وإنهاء احتلال المنشآت الطبية.
- احترام الحماية الممنوحة للوحدات الطبية والخدمات الصحية، والسماح للعاملين في القطاع الطبي بالوفاء بمسؤولياتهم الأخلاقية المتمثلة في توفير الرعاية المحايدة للمحتاجين.
- تسهيل الوصول الآمن والسريع ومن دون عوائق للإمدادات الإنسانية والموظفين في المجال الإنساني إلى جميع المحافظات المتضررة في اليمن.

إلى جماعة الحوثيين المسلحة:

- احترام الوضع المحمي للمرافق الطبية، وسحب الأفراد المسلحين من داخل المراكز الطبية أو من حولها.
- التوقف عن استخدام المراكز الطبية لأغراض عسكرية.
- الالتزام بسياسات «عدم وجود أسلحة» المتبعة في المستشفيات وغيرها من المرافق الصحية.
- التحقيق في جميع وقائع تقييد أو رفض أو مصادرة المساعدات الإنسانية، ومحاسبة المسؤولين عنها.

المستشفى العسكري في مديرية صالة، محافظة تعز، بعد تعرضه لقذيفة أطلقتها قوات الحوثيين وصالح (آذار/مارس 2017).
مواطنة ©

إلى الحكومة اليمنية والتحالف بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة:

- الالتزام بمبادئ التمييز، والتناسب، والاحتياطات في تنفيذ العمليات العسكرية.
- إجراء تحقيقات موثوقة ونزيهة وشفافة في الانتهاكات المزعومة لقوانين الحرب ومحاكمة الأفراد العسكريين، المسؤولين عن جرائم الحرب في اليمن، بما في ذلك القادة منهم.
- توفير سبل إنصاف سريعة ومناسبة للضحايا المدنيين وعائلاتهم بسبب الوفيات والإصابات والأضرار التي لحقت بالممتلكات نتيجة للهجمات غير المشروعة، واعتماد آلية موحدة وشاملة ويمكن الوصول إليها بسهولة لتقديم مبالغ على سبيل التعويض للمدنيين الذين تضرروا بسبب العمليات العسكرية، بغض النظر عن قانونية الهجوم.

مستشفى الثورة، محافظة تعز، بعد تعرض غرفة العناية المركزة لقذيفة هاون، ما تسبب في مقتل أحد المرضى (نيسان/أبريل 2015). مواطنة ©

الخلفية

مستشفى المظفر في تعز، بعد مهاجمته من قبل مسلحين عقب اشتباكات بين جماعات مسلحة.
تصوير: أحمد الباشا/ AFP/Getty Images

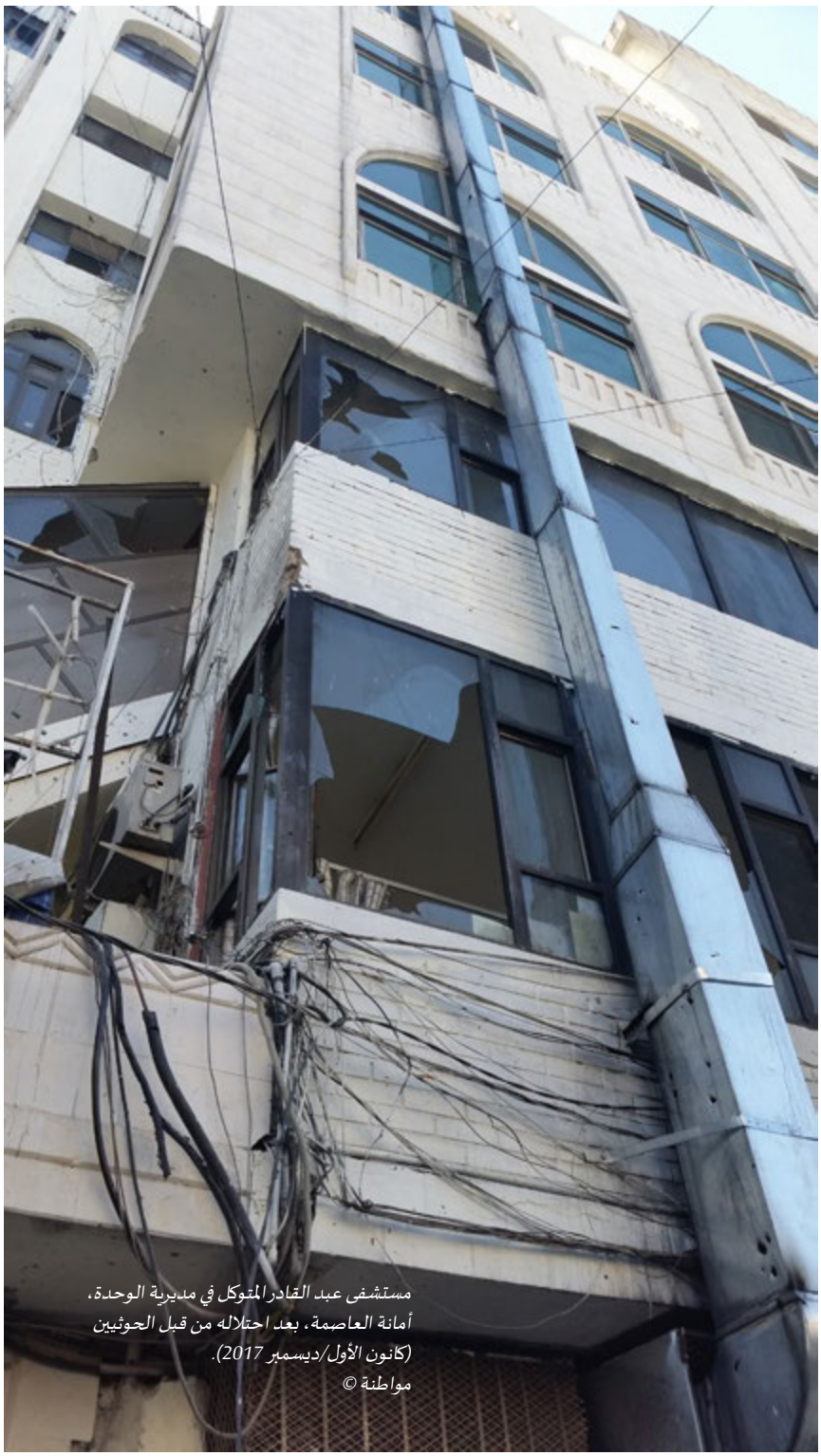

مستشفى عبد القادر المتوكل في مديرية الوحدة، أمانة العاصمة، بعد احتلاله من قبل الحوثيين (كانون الأول/ديسمبر 2017).
مواطنة ©

تطور النزاع

على مدار العقد الماضي، عانتِ اليمن من عدة نزاعات مسلحة، حيث انتهكت أطراف هذه النزاعات أهم القوانين والقواعد الدولية الأساسية، بما في ذلك تجاهل أشكال الحماية الخاصة التي يوفرها القانون الإنساني الدولي للمرافق الطبية والعاملين في المجال الطبي خلال النزاع[1]. وفي العام 2014 بدأت آخر مراحل النزاع في اليمن وأكثرها تدميرا، عندما استولت جماعة أنصار الله (الحوثيون) المسلحة[2]، إلى جانب القوات الموالية للرئيس السابق علي عبد الله صالح[3]، على العاصمة صنعاء بالقوة، وانتزعتها من سيطرة القوات الموالية للرئيس عبد ربه منصور هادي[4]. من تلك النقطة، اشتد الصراع بين الحوثيين والقوات الموالية للرئيس هادي[5].

بحلول نهاية عام 2016، كان أكثر من نصف المرافق الصحية في اليمن قد أغلقت أبوابها، والمرافق التي لا تزال تعمل تفتقر إلى المتخصصين والمعدات الأساسية والأدوية. ونظرًا إلى أن 19.7 مليون شخص في اليمن يفتقرون إلى الرعاية الصحية الكافية، فإن ثمن وفاة عامل صحي أو فقدان مستشفى آخر باهظ للغاية.

في آذار/مارس 2015، دعا الرئيس هادي مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية، ومن ثم مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للتدخل بالنيابة عن حكومته ضد جماعة الحوثيين المسلحة[6,7]. استجابت المملكة العربية السعودية وأعضاء آخرون في مجلس التعاون الخليجي بتشكيل تحالف عسكري[8]، وبالتدخل في اليمن لدعم الرئيس هادي. ودعمت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وبعض أعضاء الاتحاد الأوروبي التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، حيث زودت أعضاءه بالأسلحة والدعم التشغيلي. وبدوره استجاب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لاشتداد حدة النزاع في اليمن باتخاذ القرار 2216 في 14 نيسان/أبريل 2015، والذي طالب بوضع حد للعنف في اليمن، وفرض عقوبات - بما في ذلك تجميد الأصول وحظر الأسلحة وحظر السفر - على قادة الجماعات المسلحة للحوثيين وصالح[9]. فشلت جولات عدة من محادثات السلام، حتى إعداد هذا التقرير، في التوصل إلى اتفاق دائم لوقف إطلاق النار[10]، إلى أن تم التوصل إلى اتفاق تفاوضي لوقف إطلاق النار ركز على مدينة الحديدة الساحلية، في السويد في 13 كانون الأول/ديسمبر 2018، وشمل الاتفاق تبادل الأسرى و«بيان تفاهم» متعلق بوضع مدينة تعز، ومثّل نقطة من النقاط الرئيسية لتقارب أطراف النزاع[11]. إلا أن تنفيذ هذا الاتفاق قد أعيق واستمر النزاع، ومعه الاستهداف غير القانوني للبنية التحتية الصحية والعاملين في المجال الصحي[12].

حجم الخسائر البشرية الناجمة عن النزاع

حتى قبل آخر تصعيد في النزاع، كانت تُعتبر اليمن من أفقر البلدان في العالم، بمؤشرات تنمية بشرية هي الأدنى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[13]. وقد أدت سنوات القتال العنيف إلى سقوط عشرات الآلاف من الضحايا[14] وتسببت في كارثة إنسانية[15]، حيث أوصل هذا النزاع وانعدام الاستقرار اليمنَ إلى شفير الانهيار الاجتماعي والاقتصادي[16]. أدت هذه الظروف الاقتصادية، بالإضافة إلى تدمير الأطراف المتحاربة المتواصل للبنية التحتية ومنع وصول المساعدات الإنسانية، إلى الانهيار الفعلي للخدمات الاجتماعية الأساسية، بما في ذلك نظام الرعاية الصحية الهش في اليمن[17]. تسببت الهجمات على البنية التحتية للرعاية الصحية في إتلاف أو تدمير عدد كبير من المنشآت الطبية في وقت كانت فيه الحاجة إلى الرعاية الصحية أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى[18]. ملاحظًا الأنماط المقلقة للتدمير المنهجي للمرافق الصحية في اليمن ودول أخرى، اعتمد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في العام 2016 القرار 2286 الذي يدين الهجمات على القطاع الطبي ويطالب بإنهاء إفلات المسؤولين عنها من العقاب. لقد تم إغلاق العديد من مرافق الرعاية الصحية بسبب نقص التمويل والأدوية والموظفين[19]. وبحلول نهاية العام 2016، كان أكثر من نصف المرافق الصحية في اليمن قد أغلقت أبوابها[20]، وتفتقر تلك المرافق التي لا تزال تعمل إلى المتخصصين والمعدات الأساسية والأدوية[21]. وهناك نقص كبير في المهنيين الطبيين، حيث يوجد 10 عاملين صحيين فقط لكل 10000 شخص. وهذه النسبة أقل بكثير من النسبة التى تعتبرها منظمة الصحة العالمية ضرورية لتوفير التغطية الصحية الأساسية والتي تتمثل بما لا يقل عن 22 عاملًا في مجال الصحة لكل 10000 شخص[22]. ونظرًا إلى أن 19.7 مليون شخص في اليمن يفتقرون إلى الرعاية الصحية الكافية، فإن ثمن وفاة عامل صحي أو فقدان مستشفى آخر باهظ للغاية[23]. إن تفشي الأمراض المعدية، بما في ذلك الخناق (الدفتيريا) والكوليرا، يؤثر في عدد كبير من اليمنيين، وقد ازداد مدى هذا التأثير نتيجة انخفاض التلقيح الناجم عن النزاع وانهيار أنظمة المياه والصرف الصحي في البلاد[24]. وحتى آب/أغسطس 2018، تم تسجيل حوالي 2036960 حالة كوليرا مشتبه بها، بما في ذلك 3716 حالة مميتة[25].

المستشفى العسكري في مديرية صالة، محافظة تعز، بعد تعرضه لقذيفة أطلقتها قوات الحوثيين وصالح (آذار/مارس 2017). مواطنة ©

Bed
2

المنهجية

قسم العناية المركزة في هيئة مستشفى الثورة في مدينة تعز بعد قصفه نتيجة اشتباكات (أيار/مايو 2016).
تصوير: أحمد الباشا

قامت مواطنة لحقوق الإنسان ومنظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان (PHR) بإعداد هذا التقرير بشكل مشترك. وتستند فيه النتائج إلى البيانات التي جمعتها مواطنة بين عامي 2015 و 2018 وقامت مع منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان بتحليلها. وقد أتى جمع البيانات التي تمت دراستها في هذا التقرير كجزء من جهد أوسع من جانب مواطنة لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي في سياق النزاع في اليمن. وقام أربعة وعشرون باحثًا من مواطنة في 20 محافظة يمنية بجمع البيانات من خلال مقابلات مع أكثر من 194 شاهدًا وناجيًا، وعبر المعاينة المباشرة لمشاهد الهجمات. حصل الباحثون في مواطنة على موافقة شفهية مستنيرة من كل ناجٍ وشاهد أدرجت شهادته. وقد تم حجب هوية هؤلاء الأشخاص من قِبل باحثي منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان للحفاظ على السرية التامة.

من خلال شبكات باحثي مواطنة المحلية الواسعة، حقق الباحثون في تقارير عن انتهاكات محددة ارتكبتها أطراف النزاع، بما في ذلك الهجمات على المرافق الطبية. زار الباحثون مواقع الهجمات عندما سمحت الظروف بذلك، وجمعوا -حيثما أمكن- شهادات وأدلة فوتوغرافية متعددة لتوثيق التفاصيل والتحقق منها في كل حادث. وحرص الباحثون إلى إثبات كل حادث بثلاثة إفادات من شهود مستقلين كحد أدنى، واعتمدوا على شهادات أقل عندما منعتهم الظروف الأمنية من جمع مزيد من المعلومات. وقام فريق من الباحثين في مقر مواطنة بمراجعة الشهادات، والتحقق منها من خلال مقارنتها مع مصادر المعلومات الأخرى، بما في ذلك تقارير إخبارية وحقوقية واستقصائية. تجدر الإشارة إلى أن الظروف الأمنية غالبًا ما منعت الباحثين الميدانيين من زيارة المواقع المستهدفة فور وقوع الهجمات.

يقوم هذا التقرير بجمع الوقائع الموثقة وتصنيفها حسب نوعها لتسليط الضوء على الأنماط الأساسية للهجمات على القطاع الصحي التي كانت سمة مميزة للنزاع في اليمن. ويصف التقرير عددًا محدودًا من الهجمات على القطاع الصحي في اليمن، ولا يمثل وثيقة شاملة لمثل هذا العنف. وعلى الرغم من قيام مواطنة بتوثيق 120 حالة اعتداء على النظام الصحي من العام 2015 إلى العام 2018 (ترد قائمة كاملة في الملحق)، فإن هذا التقرير يسلط الضوء فقط على جزء من تلك الوقائع، تم اختيارها كأمثلة على أنواع الهجمات التي تم إطلاقها من قبل مختلف مرتكبي الهجمات. قامت كلٌّ من منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان ومواطنة بفحص جميع الوثائق المتاحة، بما في ذلك إفادات الشهود والصور والملاحظات البحثية لتوفير تحليل متعمق للوقائع الفردية، وكذلك لتوثيق أنماط الهجمات وتأثيرها على القطاع الصحي في اليمن. ويهدف التقرير إلى تقديم لمحة سريعة عن الهجمات غير القانونية على المرافق الصحية والموظفين في القطاع الصحي من قبل الأطراف المشاركة في النزاع اليمني.

تضرر غرفة الرقود في مستشفى الجمهوري التعليمي أثناء وقوع اشتباكات شرق مدينة تعز (آب/أغسطس 2017).
تصوير: أحمد الباشا

صيدلية
تداوي
Tadawi
Pharmacy
AL RAHMA MEDICAL LABORATO

النتائج

سيارة مدمرة مقابل مستشفى الثورة في الحديدة بعد هجوم عنيف على ميناء المدينة (آب/أغسطس 2018).
تصوير: عبده حيدر/ AFP/Getty Images

مستشفى الوهط في مديرية تبن، محافظة لحج (تموز/يوليو 2015).
مواطنة ©

وثقت مواطنة 120 اعتداء على القطاع الصحي في اليمن بين عامي 2015 و 2018، والتي أثرت على المرافق الصحية والمهنيين الطبيين ووصول المرضى إلى الرعاية الصحية. ووفقًا للبيانات التي جمعتها مواطنة، وقع زهاء 50 % من جميع الهجمات الموثقة في العام 2015، و16 % في العام 2016، و21 % في العام 2017، و13 % في العام 2018. وتسببت الهجمات في مقتل ما لا يقل عن 96 مدنيًّا وعاملًا صحيًّا، بينهم 10 أطفال و6 نساء، وإصابة 230 شخصًا، بينهم 28 طفلًا و12 امرأة. وقد كانت تعز هي المحافظة الأكثر تضررًا من الهجمات على المنشآت الطبية، حيث وقعت فيها 67 واقعة موثقة.[26] وكذلك تأثرت محافظة صعدة بشكل كبير بالهجمات على مرافق الرعاية الصحية، حيث وقعت فيها 25 واقعة موثقة، من ضمنها 22 غارة جوية.

تندرج الوقائع الموثقة ضمن الفئات الأربع الرئيسية التالية: هجمات جوية (35)، وهجمات برية (46)، واحتلال منشآت طبية (9)، واعتداءات على الأطقم الطبية (23)، وغيرها من الانتهاكات التي تعيق الوصول إلى الرعاية الصحية (7). وقد تتضمن العديد من الوقائع الموثقة أكثر من فئة، حيث غالبًا ما تؤثر الهجمات الجوية والبرية على الطواقم الطبية، ويؤدي الاحتلال والسيطرة العسكرية في بعض الحالات إلى الاستهداف المباشر للمرافق الصحية من قبل القوات المعارضة. وتشير الحالات التي تم تسليط الضوء عليها إلى أن أطراف النزاع في اليمن قد انتهكت مرارًا وتكرارًا المبادئ الأساسية للقانون الإنساني الدولي في هجماتها على قطاع الرعاية الصحية.

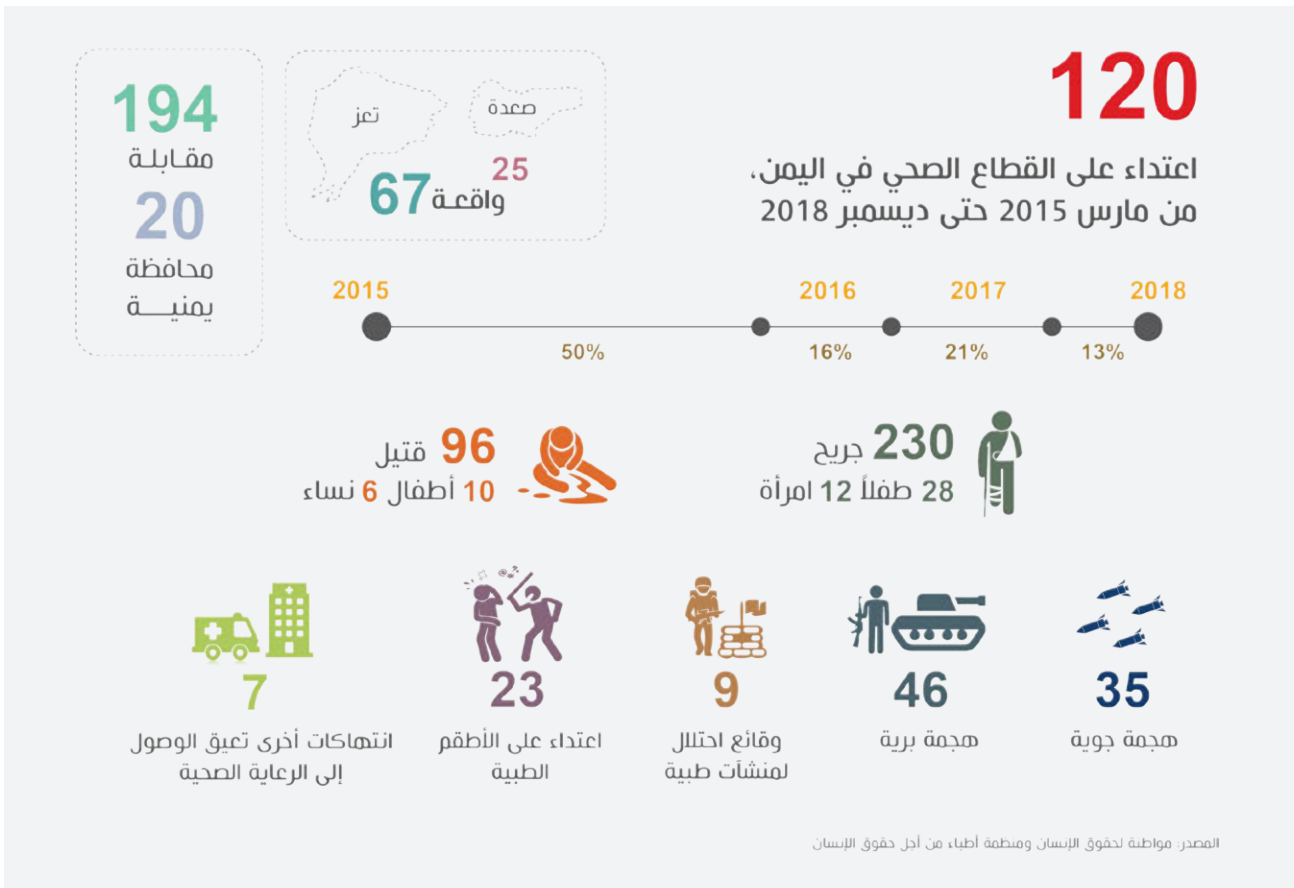

الغارات الجوية على المرافق الصحية

مستشفى مدعوم من «أطباء بلا حدود» في مديرية عبس بعد استهداف طيران التحالف لفناء المستشفى، ما تسبب في مقتل 19 شخصًا، بينهم خمسة أطفال (آب/أغسطس 2016).
تصوير: عبد الجبار زياد

شكلت الغارات الجوية سمة بارزة للنزاع اليمني، مدمرةً البنية التحتية للبلاد، ومتسببةً في سقوط عدد كبير من الضحايا المدنيين[27]، حيث قام التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة - وهو الطرف الذي يحتفظ بالسيطرة شبه الحصرية على القوة الجوية في النزاع - بشن حوالي 19512 غارة جوية[28] منذ بدء تدخله في اليمن في العام 2015[29]. وقد أثرت هذه الغارات على المدنيين والأعيان المدنية المحمية بموجب القانون الإنساني الدولي. واعتبارًا من حزيران/يونيو 2019، ظلت الضربات الجوية للتحالف السبب الرئيسي للوفيات المدنية المرتبطة بالنزاع، حيث نتج 67 % من القتلى المدنيين عن الغارات المباشرة، وهذا على الرغم من الانخفاض الكبير في عدد الغارات الجوية التي طالت المدنيين في اليمن منذ شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2018 [30].

وثقت مواطنة 35 غارة جوية شنها التحالف على 32 منشأة صحية بين العامين 2015 و2018، وأسفرت عن مقتل ما لا يقل عن 31 مدنيًّا وعاملًا طبيًا، وإصابة 56 مدنيًا وعاملًا طبيًا في 10 محافظات، هي: أمانة العاصمة، وعمران، وحجة، والحديدة، والجوف، ولحج، ومأرب، وصعدة، وصنعاء، وتعز. تسببت معظم الغارات الجوية في أضرار جسيمة بالمرافق المعنية، ودمرت الوحدات الطبية الحيوية، وأدت إلى اضطرابات واسعة النطاق في الوصول إلى الخدمات.

في ست من الحالات الموثقة، كانت قوات الحوثيين تحتل المنشأة في تاريخ الهجوم أو في تاريخ قريب منه، مما يعرض وضعها المحمي للخطر. وقد وقعت غالبية هجمات التحالف في العام 2015، وكان شهر أيلول/سبتمبر شهرًا عنيفًا بشكل خاص، حيث وقعت فيه ستة وقائع مسجلة. وكانت محافظة صعدة، معقل حركة الحوثيين، هي الأكثر تضررًا من الغارات الجوية التي شنتها قوات التحالف، بواقع 27 هجومًا موثقًا على المنشآت الصحية.

لعبت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة أدوارًا رئيسية في الغارات الجوية، واعتمدتا فيها على الطائرات والذخيرة وخدمات الصيانة التي قدمتها المملكة المتحدة،[31] والولايات المتحدة،[32] وبعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي[33]. وإضافة إلى ذلك، قدمت المملكة المتحدة[34] والولايات المتحدة الدعم الاستخباراتي والتشغيلي للتحالف شمل توفير مستشارين عسكريين على مستوى قيادة التحالف[35]. ومن شهر نيسان/أبريل 2015 إلى شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2018، زودت الولايات المتحدة القوات الجوية للتحالف بالوقود في الجو[36]. وقد أدى الغضب العام المتزايد من إراقة الدماء - وخاصة في أعقاب القتل خارج نطاق القضاء على أيدي المسؤولين السعوديين للصحفي جمال خاشقجي[37] في إسطنبول - إلى قيام العديد من الحكومات بتقليل تعاونها مع التحالف ودعمها له، حيث قامت كل من الحكومات الدنماركية، والهولندية،[38] والفنلندية،[39] والألمانية بتقييد أو تعليق مبيعات الأسلحة إلى المملكة العربية السعودية، وعلقت النرويج صادراتها من الذخيرة إلى الإمارات العربية المتحدة[40]. واستمرت الدعوات لفرض قيود على تصدير الأسلحة في العام 2018. وعلى الرغم من تزايد المعارضة الداخلية والجهود التشريعية والقضائية لوقف مبيعات الأسلحة لأعضاء التحالف، لا تزال دول مثل فرنسا،[41] وإسبانيا،[42] والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة تواصل دعمها للتحالف بالأسلحة وغيرها من العتاد العسكري.

مع استمرار القيام بغارات جوية عشوائية وغير متناسبة، تم توجيه انتقادات إلى التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة لافتقاره إلى الشفافية في عملياته [43]؛ إذ لا تزال الاحتياطات التي اتخذها التحالف لتقليل الضرر على المرافق الصحية والعاملين في اليمن غير واضحة[44]. تشمل هذه الاحتياطات توضيح السبل التي يستخدمها التحالف لإجراء تقييمات التناسب والتمييز بين المدنيين والمقاتلين، بالإضافة إلى الخطوات، إن وجدت، التي اتخذها التحالف لتأديب أو مساءلة أفراد قواته المسلحة المتورطين على نحو واضح في ارتكاب انتهاكات القانون الإنساني الدولي أو توفير سبل الإنصاف للضحايا المدنيين من الهجمات غير القانونية [45]. وقد أبرز تقرير نشره فريق الخبراء البارزين المعني باليمن في آب/أغسطس 2018 فشل التحالف في الالتزام بقوانين الحرب، وأشار إلى الانتهاكات المتكررة لمبادئ التمييز والتناسب. [46] وانتقد[47] التقرير أيضًا استخدام الهجمات بضربتين متتاليتين والتجاهل لقوائم عدم الاستهداف[48،49]. وتشكك النتائج التي توصل إليها الفريق

في استعداد التحالف أو قدرته على الالتزام بالقانون الدولي - أو حتى الالتزام بإجراءاته الخاصة - وأظهرت عدم احترام التحالف للحماية المكفولة للمدنيين والأعيان المدنية.[50] قادت الأدلة على فشل التحالف المستمر في الامتثال للقانون الدولي فريقَ الخبراء البارزين (الهيئة المكلفة من قبل الأمم المتحدة بالتحقيق في الانتهاكات والإساءات في اليمن) إلى الاستنتاج أن بعض الغارات الجوية المحددة للتحالف قد ترقى إلى مستوى جرائم حرب[51].

يعتبر الهجوم (المذكور أدناه) الذي شنته قوات التحالف على مستشفى في محافظة حجة، مثالًا على الهجمات الجوية للتحالف على المنشآت الطبية في اليمن.

15آب/أغسطس 2016 - غارة جوية على مستشفى عبس الحكومي، مديرية عبس، محافظة حجة

عند حوالي الساعة 3:40 بعد الظهر في يوم الاثنين، 15 آب/أغسطس 2016، قصفت طائرات التحالف مستشفى عبس المدعوم من منظمة أطباء بلا حدود في محافظة حجة. ووفقًا للشهود والناجين الذين قابلهم باحثو مواطنة في أعقاب الهجوم، فقد أصابت الغارة الساحة الرئيسية للمستشفى، وألحقت أضرارًا بالغة بغرفة الطوارئ، وجناح الولادة، والصيدلية، بالإضافة إلى أقسام أخرى.

يمكن تحديد المنشأة بوضوح من خلال ستة شعارات مرئية من الجو تابعة لمنظمة أطباء بلا حدود[52]، وقد شاركت منظمة أطباء بلا حدود الإحداثيات مع قوات التحالف مرارًا. وقد وقع الهجوم من دون سابق إنذار وأدى إلى مقتل 19 شخصًا، بينهم خمسة أطفال، وإصابة 24 آخرين[53].

> "عندما دخلنا ساحة المستشفى، رأينا حفرة كبيرة عرضها حوالي ثلاثة أمتار. كانت الحفرة محاطة بأجزاء سيارات، وقطع معدنية، وأشلاء ... تم ارتكاب مذبحة."
>
> *معلم شهد الهجوم على مستشفى عبس الحكومي.*

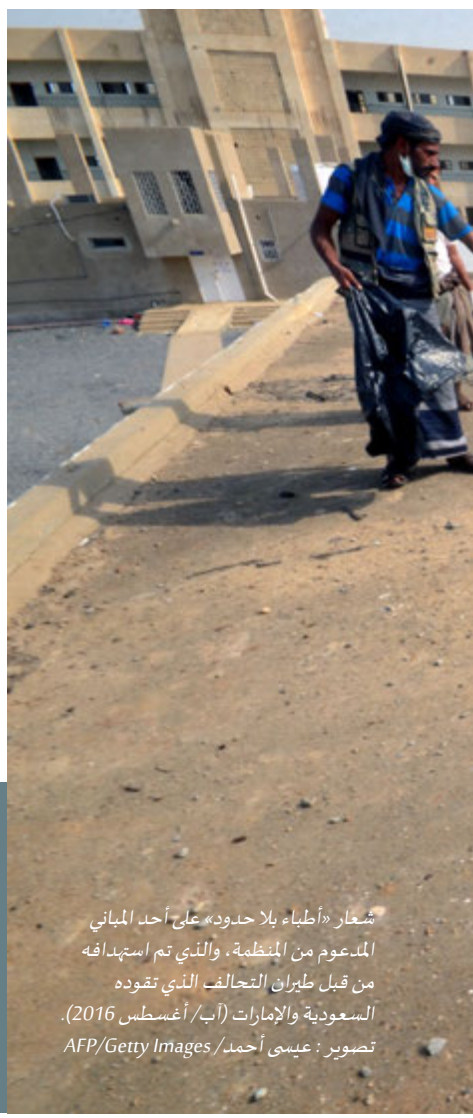

شعار «أطباء بلا حدود» على أحد المباني المدعوم من المنظمة، والذي تم استهدافه من قبل طيران التحالف الذي تقوده السعودية والإمارات (آب/ أغسطس 2016). تصوير : عيسى أحمد/ AFP/Getty Images

لا توجد أي مؤشرات على أن الوضع المحمي للمنشأة تعرض للخطر بأي شكل من الأشكال قبل الهجوم، (مثل استخدام المنشأة لإيواء جنود قادرين على القتال، أو استخدامها لأغراض عسكرية أخرى)، مما كان يمكن أن يؤدي إلى فقدانها وضعها المحمي بموجب اتفاقيات جنيف[54]. وقد قام فريق تقييم الحوادث المشترك (JIAT)[55] - وهي هيئة أنشأها التحالف للتحقيق في مزاعم سقوط ضحايا مدنيين - بتصنيف الهجوم على أنه «خطأ غير مقصود». وقد تسبب الهجوم في إغلاق المنشأة لمدة ثلاثة أشهر. وفي تقييم منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان ومواطنة، فإن الهجوم على مستشفى عبس الحكومي لا يُشكل انتهاكًا خطيرًا لقوانين النزاع المسلح فحسب، بل يبدو أنه يمثل جريمة حرب.

أحد المصابين في مستشفى عبس الحكومي في مديرية عبس، محافظة حجة، بعد تعرض المستشفى لغارة من قبل طيران التحالف (آب/ أغسطس 2016).
مواطنة ©

ذكر شهود أنه قبل الهجوم بـ 10 إلى 15 دقيقة، توجهت سيارة إلى ساحة المستشفى تنقل مدنيًا واحدًا على الأقل أصيب في غارة جوية شنتها قوات التحالف على نقطة تفتيش للحوثيين في بلدة بني حسن، تقع على بعد حوالي 16 كم شمال غرب عبس[56]. قال أحد حراس المستشفى: «جاء الجريح مع شظايا في وجهه وجسده. كان بائع بوظة، وليس من الحوثيين». وفي تقرير التحقيق حول الهجوم[57]، ذكرت منظمة أطباء بلا حدود أن السيارة قد فتشت بصريًا من قبل موظف عند بوابة المستشفى (كما هو الإجراء المعتمد في ذلك المرفق) والذي أبلغ أن الركاب كانوا يرتدون ملابس مدنية، وأنه لم يلاحظ وجود أسلحة في السيارة. أصابت الغارة الجوية السيارة مباشرة بعد وقت قصير من وضع الرجل المصاب على النقالة واقتياده إلى غرفة الطوارئ. وصف أحد المعلمين بالمدرسة المحلية الذي كان قريبًا من المستشفى مشهد الغارة الجوية على النحو التالي:

مستشفى مدعوم من «أطباء بلا حدود» في مديرية عبس، محافظة حجة، بعد استهدافه بغارة جوية من قبل طيران التحالف (آب/أغسطس 2016).
تصوير: عبد الجبار زياد

"عندما دخلنا ساحة المستشفى، رأينا حفرة كبيرة عرضها حوالي ثلاثة أمتار. كانت الحفرة محاطة بأجزاء سيارات، قطع معدنية، وأشلاء. وهناك رأس بشري ملقي على الأرض. وسيارة انقلبت وهي تحترق. كانت الشظايا في كل مكان، وتطايرت أشلاء الجثث. تم ارتكاب مذبحة. عدد كبير من الناس كانوا مجهولي الهوية، وتمزقت جثثهم واحترقت وتحولت إلى رماد. كان هناك جثة امرأة معلقة في السياج المعدني، فيما امرأة أخرى كانت لا تزال تحمل طفلها. كلاهما قد مات. جمعنا كل الأشلاء ووضعناها في قطعة كبيرة من القماش المشمع".

بعد مرور حوالي ساعة ونصف على وقوع الغارة الجوية، أبلغ عميد سعودي منظمة أطباء بلا حدود أن الهدف من الهجوم كان «مركبة متحركة دخلت مجمع المستشفى»[58]. إثر التحقيق في الهجوم، توصل[59] فريق تقييم الحوادث المشترك (JIAT)، إلى أنه بعد إطلاق غارة جوية على «تجمع زعماء الحوثيين في شمال عبس»، تعقبت قوات التحالف مركبة غادرت الموقع متجهة جنوبًا. ووفقًا للفريق، فقد استهدفت السيارة بشكل مباشر عندما توقفت عند مبنى «لم تظهر عليه أي علامات تشير إلى أنه منشأة طبية»[60]، ولكن تبين أن هذه المنشأة هي مستشفى عبس الحكومي. وأشار المتحدث الرسمي باسم الفريق إلى أن الأضرار التي لحقت بمستشفى عبس كانت نتيجة غير مقصودة لهجوم على «هدف عسكري مشروع» - أي المركبة - التي صادف أن كانت بالقرب من المنشأة الطبية[61].

يناقض تقرير منظمة أطباء بلا حدود حول الواقعة مباشر نتائج فريق تقييم الحوادث المشترك (JIAT). وقد ذكرت منظمة أطباء بلا حدود أن هذا المرفق كان يستخدم حصريًا لتوفير الخدمات الطبية، وأن هناك تدابير معمولًا بها تضمن «العمل الشفاف والحيادي لمستشفى عبس كمرفق طبي

محمي بموجب القانون الإنساني الدولي.»[62] تصف كل إفادات الشهود التي جمعتها مواطنة المبنى بأنه منشأة طبية تعمل بشكل منتظم، وتكتظ بالمرضى والزوار.

كان مستشفى الثورة في تعز ضحية 45 هجومًا موثقًا على الأقل، بما في ذلك الهجمات البرية، والاقتحامات المسلحة، والنهب. في شهر آب/أغسطس 2015، تم استهداف المنشأة ثماني مرات، وأصيبت بـ 22 قذيفة في يومين.

القصف البري للمنشآت الصحية

مستشفى مدعوم من «أطباء بلا حدود» في مديرية عبس بعد استهدافه بغارة جوية من قبل طيران التحالف، ما تسبب في مقتل 19 شخصًا. (آب/أغسطس 2016).
تصوير: عيسى أحمد/AFP/Getty Images

تسبب استخدام الأسلحة المتفجرة البرية التي لها تأثير واسع النطاق من قبل أطراف النزاع في الموت والدمار على نطاق واسع. وقد وثّقت مواطنة 46 حالة من الهجمات البرية بين العامين 2015 و2018، والتي أسفرت عن مقتل 45 مدنيًا على الأقل وإصابة 14 مدنيًا وعاملًا صحيًا في خمس محافظات، هي: عدن، وأمانة العاصمة، والحديدة، ومأرب، وتعز. حوالي ثلثي الضحايا تم نقلهم إلى مستشفى الثورة في تعز.

يؤدي عدم الدقة المتأصل والطبيعة العشوائية في كثير من الأحيان للأسلحة مثل مدافع الهاون، والصواريخ غير الموجهة، والمدفعية إلى إلحاق أضرار بالمدنيين والبنية التحتية المدنية الحيوية، خاصةً عند استخدام هذه الأسلحة في المناطق المأهولة بالسكان[63,64]، كما كان الحال في اليمن. وقد كشفت دراسة أجريت عام 2015 حول استخدام الأسلحة المتفجرة في اليمن من قبل المنظمة غير الربحية «العمل ضد العنف المسلح»[65] ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن ثلاثة أرباع الوقائع البرية استهدفت مناطق مأهولة بالسكان[66]. لقد تورطت قوات الحوثيين والقوات الموالية للحوثيين بشكل خاص - وإن لم يكن ذلك بشكل حصري - في هجمات برية عشوائية شنتها على المناطق المدنية[67]، والتي أثر الكثير منها بشكل مباشر أو غير مباشر على المنشآت الطبية.

كان مستشفى الثورة في تعز ضحية 45 هجومًا موثقًا على الأقل، بما في ذلك الهجمات البرية، والاقتحامات المسلحة، والنهب. في شهر آب/أغسطس 2015، تم مهاجمة المنشأة ثماني مرات وأصيبت بـ22 قذيفة في يومين، ما أدى إلى أضرار بمباني المستشفى ومعداته وإيقاف تشغيل المرفق. من أصل 45 هجومًا، تضمنت 26 منها هجومًا بقذائف الهاون وخمسة منها تضمنت إطلاق صواريخ على المستشفى. وقد تسبب الاستخدام العشوائي الواضح لقذائف الهاون في أضرار جسيمة ومتكررة لمركز الحروق، والوحدة الجراحية، وغرفة الطوارئ، والمشرحة، وقسم الباطنية، وقسم أمراض النساء، وقسم الإنعاش، وقسم أمراض الكلى، بالإضافة إلى سكن الأطباء. يبرز مثال مستشفى الثورة في تعز، وكذلك المثال الآخر أدناه، شدة الأضرار التي يمكن أن تسببها الأسلحة البرية على المرافق الصحية.

2 آب/أغسطس 2018 - هجوم بقذائف الهاون على مستشفى الثورة، الحديدة

عند حوالي الساعة 4:45 بعد الظهر في 2 آب/أغسطس، 2018، تم قصف مستشفى الثورة[68]، الذي يقع على بعد حوالي 1.5 كيلومتر جنوب ميناء الحديدة، بثلاث قذائف هاون. أسفر الهجوم عن مقتل أربع نساء وطفل واحد، وإصابة ستة أشخاص بالغين وطفل واحد، وتعريض الآلاف من المدنيين لخطر فقدان الخدمات الطبية الأساسية. لم تجد مواطنة ومنظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان أي دليل يشير إلى أن الحماية المكفولة لمستشفى الثورة قد تعرضت للخطر بأي طريقة قد تؤدي إلى فقدان المرفق الطبي لحمايته من الهجوم، وكذلك ذكر فريق الخبراء المعني باليمن، في تقييمه للحادث، أنه «لم يجد أي دليل، ولم يتلقَ أي مزاعم، بأن مستشفى الثورة كان يستخدم لارتكاب أعمال ضارة بالعدو في 2 آب/أغسطس 2018 [69].» وخلص فريق الخبراء إلى أن «[الهجوم] يرقى إلى مستوى الهجوم العشوائي ويشكل انتهاكًا خطيرًا للقانون الإنساني الدولي».[70] وقد توصلت مواطنة ومنظمة أطباء لأجل حقوق الإنسان إلى أن المنطقة كانت تعج بالمدنيين، وأنها كانت موطنًا لمرفق طبي مهم للغاية، وبالتالي كان على الطرف المسؤول عن الهجوم أن يدرك هذا. وعلى الرغم من أن الأدلة الموجودة لا تقدم حكمًا نهائيًا بشأن هوية مرتكب الهجوم، فإن تفاصيل الحادث تشير إلى أن الهجوم يشكل انتهاكًا خطيرًا للقانون الإنساني الدولي، وجريمة حرب واضحة.

وقع الهجوم على مستشفى الثورة بينما كان أوائل المسعفين ينقلون عشرات المدنيين الذين أصيبوا في هجوم بقذائف الهاون على سوق السمك في ميناء الحديدة[71]. وبينما كانت الإصابات الناجمة عن الهجوم على الميناء تتدفق إلى مستشفى الثورة الذي يقع على بعد نصف كيلومتر تقريبا، سقطت ثلاث قذائف هاون في محيط المنشأة. وقد وصف المشهد أحد تجار الأسماك الذين أصيبوا في انفجار قذيفة الهاون في الميناء، والذي نقله أخوه على الفور إلى مستشفى الثورة:

> وصلت إلى غرفة الطوارئ، ووضع الأطباء الإبرة الوريدية في ذراعي. مرت بالكاد 10 دقائق عندما سمعنا انفجارًا قويًا. أخبرنا أشخاص في غرفة الطوارئ أن بوابة المستشفى أصيبت للتو. نزعت الإبرة الوريدية من ذراعي وبدأت بالجري. كنت في إحدى قاعات المستشفى عندما سمعت انفجارًا ثانيًا، ثم انفجارًا ثالثًا. غادرت المستشفى من البوابة الشمالية، وركبت دراجة نارية وعدت إلى المنزل.

سقطت أول قذيفة هاون على شارع الثورة المزدحم مباشرة أمام البوابة الشرقية للمستشفى، ما أسفر عن مقتل وإصابة عدد من المارة. قال صاحب متجر لمواطنة إن «إحدى قذائف الهاون سقطت بينما كانت امرأة حامل تنزل من الحافلة، وكان هناك حوالي أربع فتيات من حولها. أصبن جميعهن، بالإضافة إلى أشخاص آخرين، بما في ذلك بعض ضحايا الهجوم على سوق السمك. شاهدت وقوع الهجوم وكنت مجمدًا تمامًا». سقطت قذيفة هاون ثانية بعد أقل من دقيقة على مركز الإحصاء التابع للمستشفى، في مجمع المستشفى، وثقبت سقفه، وتلتها قذيفة ثالثة سقطت على بعد حوالي 200 متر شمال مدخل المستشفى أمام صيدلية ابن النفيس.

في حين أن المناطق المستهدفة كانت تبتعد عن بعضها البعض 500 متر على الأقل، فإن الهجمات على الميناء والهجمات على المنطقة المحيطة بمستشفى الثورة وقعت في نفس مدينة الحديدة، وفي نفس الوقت تقريبًا من اليوم، ونفذت باستخدام نفس النوع من الذخائر. من الصعب معرفة ما إذا كان المستشفى هو هدف الهجوم بسبب الأضرار الكبيرة التي لحقت بالمنطقة المحيطة. واستنادًا إلى تحليلات المصادر المفتوحة، فإن كل من مجموعة التحقيق الدولية بيلينكات "Bellingcat"[72,73] وفريق خبراء الأمم المتحدة المعني باليمن[74] توصلا بشكل منفصل إلى أن الهجمات ارتكبت على الأرجح باستخدام قذائف هاون من عيار 120 مم لها خصائص تتوافق مع الذخائر التي تنتجها الشركة الألمانية "Rheinmetall" أو فرعها في جنوب إفريقيا "Rheinmetall Denel Munitions"، مع الإشارة إلى أن هذه الذخائر قد تم بيعها للقوات السعودية والإماراتية. وخلصت مجموعة بيلينكات "Bellingcat" إلى أن قذائف الهاون أطلقت على الأرجح من منطقة تقع جنوب مستشفى الثورة بناءً على فحص شكل إحدى الحفر التي أحدثتها الانفجارات.

وفي وقت الهجوم، كان الحوثيون يسيطرون على معظم مدينة الحديدة، وكانت المنطقة تشهد تصعيدًا كبيرًا في أعمال العنف منذ أن شنت قوات التحالف والقوات التابعة لها هجومها على المدينة الساحلية في حزيران/يونيو. وعلى الرغم من تواجد ميناء الصيد والمستشفى داخل الأراضي التي يسيطر عليها الحوثيون، فلم يكن ميناء الصيد والمستشفى بعيدين عن جبهة المواجهة النشطة، حيث تتمركز قوات التحالف على بعد حوالي ثلاثة كيلومترات جنوبًا، بالقرب من مطار الحديدة. وفي حين يشير كل من نوع الذخيرة المستخدمة واتجاه الهجوم إلى قوات التحالف بوصفها مرتكبة الهجوم، فلم تتمكن مجموعة بيلينكات "Bellingcat" ولا فريق الخبراء من تحديد المسؤولية بشكل مباشر، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى احتمال حصول قوات الحوثيين على الذخيرة المعنية من خلال وسائل غير قانونية أو في ساحة المعركة.

قسم الإفاقة في هيئة مستشفى الثورة، بعد تعرضه للقصف البري الذي أخرجه عن الخدمة (حزيران/يونيو 2017).
تصوير: أحمد الباشا

احتلال المنشآت الصحية

مستشفى عبد القادر المتوكل في مديرية الوحدة، أمانة العاصمة، بعد احتلاله من قبل الحوثيين (كانون الأول/ديسمبر 2017).
مواطنة ©

بالإضافة إلى الهجمات الجوية والبرية باستخدام مجموعة متنوعة من الذخائر المتفجرة، فقد احتلت أطراف النزاع في اليمن منشآت طبية بشكل متكرر، حيث استخدمت الاحتلال والسيطرة العسكرية على المستشفيات للاستحواذ على الخدمات الطبية في المناطق الخاضعة لها. تمت عسكرة الخدمات الصحية لحرمان السكان المحتاجين أو لفرض شروط على مقدمي الخدمات، حيث استولت الجماعات المسلحة على المرافق الطبية كوسيلة لإعطاء الأولوية للرعاية لأعضائها أو مؤيديها، مما يُشكل انتهاكًا مباشرًا للقوانين التي تحمي المرافق الطبية والموظفين الطبيين، وتدخلًا في أخلاقيات العاملين في المجال الصحي لتوفير الرعاية الصحية بحيادية. واستخدمت الجماعات المسلحة أيضًا سيطرتها على المرافق الطبية كمصدر للريع من خلال فرض رسوم الوصول على المدنيين الذين يحتاجون الخدمات الطبية.

في الحالات الموثقة، غالبًا ما صاحب احتلال الجماعات المسلحة للمرافق الطبية اعتداءات على العاملين في المجال الطبي، وطرد العاملين الصحيين بالإضافة إلى المرضى، ونهب المعدات والأدوية، وتمركز الجماعات المسلحة داخل مرفق معين وبالقرب منه. وفي بعض الحالات، شمل احتلال المرافق الطبية أيضًا الاستيلاء المؤقت أو الدائم على المنشآت واستبدال الإدارات المدنية بأفراد من جماعة مسلحة.

وثّقت مواطنة حالات دخول الجماعات المسلحة إلى المستشفيات وإجبار المهنيين الطبيين على إعطاء أولوية العلاج للمقاتلين المصابين، والبحث عن المرضى المشتبه في انتمائهم لجماعات مسلحة معارضة وإعدامهم، ونشر عناصر مسلحة بشكل مؤقت داخل هذه المنشآت لأغراض عسكرية.

وبالإضافة إلى احتلال المنشآت الصحية، فقد اقتحمت الجماعات المسلحة غالبًا المنشآت الطبية لأغراض قصيرة الأجل. وثّقت مواطنة حالات دخول الجماعات المسلحة إلى المستشفيات وإجبار المهنيين الطبيين على إعطاء أولوية العلاج للمقاتلين المصابين، والبحث عن المرضى المشتبه في انتمائهم لجماعات مسلحة متحاربة وإعدامهم، ونشر عناصر مسلحة بشكل مؤقت داخل هذه المنشآت لأغراض عسكرية.

بالإضافة إلى تقييد الوصول إلى الخدمات الشحيحة أصلا وتعطيل الأداء الطبيعي للمرافق الطبية، فإن الاحتلال من جانب الجماعات المسلحة يعرض الوضع المحمي لتلك المرافق والعاملين الصحيين داخلها للخطر، ما يزيد من احتمال تعرضها لهجوم من قبل أطراف النزاع الأخرى. فيما لا يقل عن خمس حالات وثقتها مواطنة، فقد أعقب احتلال قوات الحوثيين للمرافق الطبية غارات جوية شنتها قوات التحالف على تلك المنشآت.

2011 - 2018 - احتلال مركز الغيل الطبي وتدميره، الغيل، الجوف

في 10 تموز/يوليو 2011، استولت قوات أنصار الله (الحوثيين) على مركز الغيل الطبي وحولته إلى منشأة صحية عسكرية مخصصة لعلاج أعضائها ومؤيديها أثناء قيامها بتوسيع سيطرتها على الأراضي الممتدة من صعدة إلى محافظة الجوف، حيث طرد الحوثيون المهنيين الطبيين الأربعة الذين عملوا في المستشفى من قبل، وجلبوا طاقمهم الطبي الخاص.

حَرَم الاحتلال الحوثي لمركز الغيل الطبي السكان المدنيين المحليين من الوصول إلى الرعاية الطبية، ما أجبرهم على القيام برحلات طويلة ومكلفة وغالبًا محفوفة بالمخاطر للحصول على الخدمات الصحية الأساسية، حيث اضطر العديد من السكان إلى الذهاب إلى مدينة الحزم، على بعد حوالي 40 دقيقة، بينما اضطر آخرون للسفر حوالي خمس ساعات إلى صنعاء لتلقي العلاج المتخصص. أخبر أحد السكان المحليين "مواطنة" كيف أصبح علاج الأمراض والإصابات العادية باهظ الثمن، ومن المحتمل أن تكون مضنية في غياب إمكانية الوصول المباشر إلى الرعاية الطبية. وقال: «إننا نعاني حقًا بسبب الاحتلال الحوثي للمركز الطبي هنا في الغيل. فإذا مرض طفل أو امرأة، حتى لو كان المرض حمى أو وعكة طفيفة، فيجب علينا الذهاب إلى العيادات الخاصة خارج المدينة. الكثير من الناس هنا ليس لديهم القدرة لدفع ثمن الخدمات أو حتى السفر. الله وحده يعلم كيف يعيشون!». ردد مقيم آخر نفس المشاعر، وأخبر "مواطنة" أنه، عندما تعرضت ابنته لحالة تسمم غذائي، كان عليه أن يدفع ما يعادل 40 دولارًا من أجل نقلها إلى مستشفى في مدينة الحزم، وهو مبلغ بالكاد يستطيع تحمله، ورسم يتجاوز قدرة الكثيرين في اليمن على توفيره.

استمر الحوثيون في احتلال المركز الطبي خمس سنوات، وحرموا السكان المحليين من خدماته. بعد التدخل بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في اليمن في شهر آذار/مارس 2015، شهدت المنطقة تصعيدًا كبيرًا في العنف. في 24 شباط/فبراير 2016، هاجمت قوات التحالف المنشأة الطبية التي يحتلها الحوثيون في الغيل بثلاثة صواريخ، مما أدى إلى تدميرها بالكامل تقريبًا. بعد الهجوم الجوي، أعرب أحد السكان المحليين عن أسفه للحالة الراهنة في منطقة الغيل: «مديريتنا معزولة تمامًا عن الدولة. ليس لدينا إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية: لا كهرباء، ولا مياه، ولا تعليم، ولا خدمات صحية، باستثناء هذا المركز الذي تم تدميره الآن».

بعد مرور ثمانية أشهر على وقوع الغارة الجوية، ومع تغير مناطق السيطرة، استولت القوات التابعة للمقاومة الشعبية اليمنية[75] على المنشأة المدمرة وغير النشطة، ونهبت ما يمكنها الاستفادة منه من معدات طبية وأثاث، وحولت المبنى إلى قاعدة عسكرية. استذكر مسؤول محلي محاولة إعادة ترميم المركز الطبي بعد انسحاب الحوثيين: «لقد حاولنا إقناع بعض القادة على مستوى المحافظة وفي الجيش لفصل المركز الطبي عن كل ما يتعلق بالقتال، واستعادة بعض من المعدات المنهوبة، وإصلاح المبنى. وما زلنا ننتظر الوعود التي قطعوها لنا».

يعد احتلال مركز الغيل الطبي وقصفه ونهبه بمثابة مجموعة من الانتهاكات التي تمثل تعقيدات الصراع في اليمن. إن استيلاء الحوثيين على المنشأة والحرمان التعسفي اللاحق لمعظم المدنيين من

إمكانية الوصول إلى الرعاية الطبية في المنطقة يعد انتهاكًا للقانون الإنساني الدولي[76]. عندما سيطر الحوثيون على المنطقة، حرموا المرضى والجرحى من الرعاية، ولم يحترموا الحق في الحصول على الرعاية الصحية على نحو محايد، ولم يتوقفوا عن المنع التعسفي لحصول الجرحى والمرضى على الرعاية الصحية.

غرفة رقود في مستشفى مدعوم من قبل «أطباء بلا حدود»، بعد تعرضه لغارة شنها طيران التحالف الذي تقوده السعودية والإمارات في مديرية عبس، محافظة حجة (آب/أغسطس 2016).
تصوير: عبد الجبار زياد

الاعتداءات على العاملين في المجال الصحي

طفل يمني مشتبه بتعرضه بعدوى الكوليرا في مستشفى بصنعاء (تشرين الأول/اكتوبر 2015). تصوير: محمد حويس/AFP/Getty Images

تتحمل كل من السلطات الحكومية المعترف بها دوليًا وسلطات الأمر الواقع مسؤولية بموجب القانون الإنساني الدولي لتقليل الضرر الذي يلحق بالمدنيين والبنية التحتية المدنية، بما في ذلك البنية التحتية الطبية، والسماح بتقديم الرعاية الطبية بحيادية ومن دون عوائق. وقد أدى انهيار سيادة القانون في اليمن إلى وجود فراغ أمني فُقد فيه وضع الحماية للمرافق والموظفين الطبيين. وتضرر العاملون في القطاع الصحي في اليمن بشكل خطير نتيجة التجاهل واسع النطاق للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان من قبل جميع أطراف النزاع. وقد قامت أطراف النزاع، بما في ذلك قوات التحالف والقوات التابعة للحكومة اليمنية وقوات الحوثيين، بتهديد العاملين في القطاع الصحي، ورفض دفع رواتبهم، وتخويفهم، وإصابتهم بجروح، وخطفهم، واحتجازهم، وقتلهم. تعرض العاملون الصحيون في اليمن مرارًا وتكرارًا للقصف والهجوم والنهب، وتم الاستيلاء على المنشآت التي يعملون فيها.

وثّقت مواطنة مجموعة متنوعة من الهجمات على العاملين الطبيين في تسعة مستشفيات مختلفة على الأقل في أبين، وعدن، ولحج، وصنعاء، وتعز. تتراوح هذه الهجمات بين التخويف والتهديدات والاعتداء الجسدي. وقد تم تحديد الجماعات بما في ذلك قوات الحزام الأمني المدعومة من الإمارات العربية المتحدة، والحوثيين، والجماعات المسلحة المرتبطة بتنظيم القاعدة، والقوات الموالية للحكومة على أنها مسؤولة عن هذه الهجمات.

تضرر إحدى غرف الرقود بمستشفى مدعوم من قبل «أطباء بلا حدود»، نتيجة غارة جوية لطيران التحالف الذي تقوده السعودية والإمارات في مديرية عبس، محافظة حجة (آب/أغسطس 2016). تصوير: عبد الجبار زياد

وثّقت مواطنة 17 حالة وفاة وإصابة موظفين طبيين يعملون في المستشفيات التي تعرضت للهجوم. وبالإضافة إلى المخاطر المرتبطة بالهجمات على المنشآت الطبية، واجه العاملون الصحيون أيضًا هجمات أكثر تحديدًا منعتهم من تقديم خدماتهم إلى المحتاجين. فعلى سبيل المثال اقتحم خمسة من المقاتلين الحوثيين مستشفى الوهط في محافظة لحج في 11 نيسان/أبريل 2015، وقاموا بمضايقة الطاقم الطبي لمدة سبع ساعات قبل طرده من المستشفى. اتهم المقاتلون الطاقم الطبي بمعالجة الإرهابيين (الدواعش) ومنعوهم من أداء واجباتهم بطريقة محايدة، وبما يتماشى مع الأخلاقيات الطبية.

في العديد من الحالات الموثقة، عانى العاملون في المجال الصحي من العديد من الانتهاكات على أيدي سلطات المستشفى التي تدعمها بعض الجماعات المسلحة. بين العامين 2016 و2017، وبعد مرور أشهر من عدم حصولهم على مرتباتهم ومكافآتهم، قررت مجموعة من العاملين الطبيين في مستشفى الثورة بصنعاء بدء الاحتجاج من أجل الحصول على حقوقهم، تعرض نتيجة ذلك الأطباء، والممرضات، والقابلات، والفنيون الطبيون، والإداريون للاعتقال التعسفي، والاختفاء والفصل من وظائفهم، والتهديد والترهيب من قبل الإدارة العليا للمستشفى وقوات الحوثيين، السلطة الفعلية في المنطقة.

كما أن مستويات انعدام القانون وانعدام الأمن قد وضعت المهنيين الطبيين والطواقم المساعدة لهم تحت رحمة الجماعات المسلحة المحلية. وساهمت الاقتحامات للمنشآت الصحية في تنامي الشعور بالخوف وانعدام الأمان في المرافق الطبية.

قام أعضاء من المجموعة المسلحة بسحب أمين الصندوق من مكتبه الذي تعرض للإعتداء الجسدي أمام موظفي المستشفى والمرضى. بعد خمسة أيام، اقتحمت مجموعة من المسلحين المجهولين المستشفى وقتلوا بالرصاص مريضًا كان يخضع لعملية جراحية، على مرأى ومسمع من العاملين في المجال الصحي.

في 19 آذار/مارس 2017، حاول أفراد مسلحون تابعون للمقاومة الشعبية كلفتهم السلطات المحلية على وجه التحديد بحماية مستشفى الثورة في تعز فرض إتاوات مقابل الحماية، مطالبين أمين الصندوق بالمستشفى بدفع نسبة مئوية من عوائد المستشفى. وعندما رفض أمين الصندوق، قام أعضاء من المجموعة المسلحة بإخراجه من مكتبه، والاعتداء عليه جسديا أمام موظفي المستشفى والمرضى. وفي نفس المستشفى وبعد خمسة أيام، اقتحم مجموعة من المسلحين المجهولين المستشفى، وقتلوا بالرصاص مريضًا كان يخضع لعملية جراحية، على مرأى ومسمع من العاملين في المجال الصحي. وقد أدى الحادث إلى إخلاء المستشفى بالكامل، وقيام موظيفه بإضراب عام احتجاجًا على ذلك، وحرمان الآلاف من المرضى من الرعاية الضرورية لمدة خمسة أيام.

توضح هذه الوقائع كيف وقع المهنيون الطبيون ضحايا لمجموعة من انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي التي أثرت بعمق على قدرتهم على توفير الرعاية. بسبب الممارسات التعسفية للأطراف المتحاربة وفشل السلطات في حماية استقلالية ونزاهة العاملين في المجال الصحي، فر الكثير منهم من المناطق التي تشتد فيها الحاجة إلى خدماتهم. قبل النزاع في العام 2014، كان العاملون الطبيون الأجانب يمثلون حوالي 25 % من القوى العاملة الصحية[77]. وبحلول منتصف العام 2015، كان 95 % من المهنيين الطبيين الأجانب قد غادروا البلاد، ما حرم اليمنيين من حوالي ربع مزودي الخدمات الصحية التي هم في أمس الحاجة إليها[78]. منذ ذلك الحين، تدهور الوضع، حيث صرح العاملون الطبيون أنهم يعملون في خوف وعدم استقرار مستمرين[79].

%95

من المهنيين الطبيين الأجانب غادروا اليمن

بحلول منتصف العام 2015، كان 95٪ من المهنيين الطبيين الأجانب قد غادروا البلاد، ما حرم اليمنيين من حوالي ربع مزودي الخدمات الصحية التي هم في أمس الحاجة إليها.

12 كانون الأول/ديسمبر 2017 - تخويف أفراد طاقم طبي وتهديدهم، مستشفى الثورة، تعز

حدث اقتحام مسلح مروع لمستشفى الثورة في 12 كانون الأول/ديسمبر 2017. خلال فترة بعد الظهر من ذلك اليوم، هاجمت عناصر مسلحة يُعتقد أنها تابعة لتنظيم القاعدة مجموعة من جنود الأمن المركزي[80] الموالي لحكومة هادي، كانوا يحرسون حرم جامعة تعز. وتم نقل اثنين من الجنود المصابين إلى مستشفى الثورة وتمت متابعتهما بواسطة أربع سيارات مليئة بالرجال المسلحين. أطلقت المجموعة المسلحة النيران أمام المستشفى لتتخطى الحراس ودخلت إلى المجمع ومن ثم قسم الطوارئ. بعد ذلك، أطلقوا النار داخل جناح الطوارئ، وهددوا بإعدام الأطباء والممرضين وغيرهم من الموظفين إذا لم يكشفوا عن مكان وجود الجنديين المصابين اللذين تم إحضارهما في وقت سابق. وصف رجل كان يزور مريضًا المشهد:

> كنت أقف خارج وحدة العناية المركزة مع عدد من الزوار الآخرين، ورأينا سيارة فضية من طراز [تويوتا] لاندكروزر وثلاث سيارات أخرى واقفة عند البوابة الرئيسية. كان هناك الكثير من الصراخ. أعتقد أن حراس المستشفى كانوا يحاولون منع الرجال من دخول المستشفى بأسلحتهم. بعد لحظات، بدأنا نسمع صوت إطلاق نار كثيف ونرى حراس المستشفى يركضون إلى الفناء. اقترب الرصاص منا وهربنا إلى آخر الفناء واختبأنا بوحدة الحروق. دخل الرجال المسلحون المبنى الرئيسي وواصلنا سماع صوت إطلاق النار من غرفة الطوارئ لمدة 30 دقيقة. ليس لدي أي فكرة عما حدث هناك.

في معركة إطلاق النار التي دارت في جناح الطوارئ وقاعات المستشفى المختلفة، تمكن حراس المستشفى من صد الرجال المسلحين بينما تم نقل الجنود المصابين إلى وحدة العناية المركزة في الطابق الأول. وصلت التعزيزات الأمنية في نهاية المطاف إلى المستشفى وتراجعت المجموعة المسلحة. أسفر الهجوم عن الإغلاق المؤقت لغالبية أقسام المستشفى. ووفقًا لأحد كبار المسؤولين في المستشفى، فقد كانت التبعات النفسية للهجوم على موظفي المستشفى ومرضاه هائلة. وأشار المسؤول إلى الهجوم على أنه «عمل إرهابي بالكامل»، مضيفًا أنه كان «انتهاكًا لجميع القيم الإنسانية والمبادئ الدينية والقوانيين الدولية، وجريمة حرب بشعة».

الانتهاكات الأخرى التي تؤثر على الوصول إلى الرعاية الصحية والخدمات الطبية

ممرضة تعتني بباسم محمد حسن (عامان) الذي يعاني من سوء التغذية، مديرية عبس (أيلول/سبتمبر 2018).
تصوير: عيسى أحمد/AFP/Getty Images

لقد أثرت عمليات النهب والقيود المفروضة على المساعدات الإنسانية بشكل كبير على قدرة النظام الطبي على الاستجابة للاحتياجات الصحية المتزايدة لليمنيين.

فمن جانب، قام التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بتقييد شديد للواردات من الأدوية والوقود والمساعدات الإنسانية والغذاء من خلال فرض قيود شديدة على شحن المواد الإنسانية والتجارية، ومجموعة واسعة من العوائق البيروقراطية[81] التي كان لها تأثير مدمر على السكان المدنيين في جميع أنحاء اليمن، وخاصة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين. بين شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2017، فرض التحالف حصارًا كاملًا. في الأيام الأولى، منع جميع المساعدات الإنسانية والسلع التجارية من دخول البلاد، ثم استمر في فرض قيود شديدة، بما في ذلك منع الكثير من المساعدات وجميع الواردات التجارية تقريبًا من الوصول إلى بعض أهم المرافئ في البلاد، وكذلك منع الرحلات الجوية الإنسانية إلى صنعاء لمدة أسابيع. خلص فريق الخبراء البارزين المعني باليمن إلى أن القيود البحرية والجوية التي فرضها التحالف والحكومة اليمنية تشكل انتهاكًا للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك القيود المفروضة على المرافئ البحرية وإغلاق مطار صنعاء. وأشار الفريق أن «هذه الأعمال المتعمدة، قد ترقى إلى مستوى الجرائم الدولية. ونظرًا إلى أن هذه القيود المفروضة تم التخطيط لها وتنفيذها نتيجة لسياسات الدولة، فإن المسؤولية الجنائية الفردية تقع على جميع مستويات المسؤولية، بما في ذلك أعلى المستويات في حكومات الدول الأعضاء في التحالف والحكومة اليمنية.»[82]

كما فرضت قوات الحوثيين حصارًا محليًا[83]، وحوّلت باستمرار المساعدات إلى غير وجهتها، وصادرت الإمدادات الطبية والإنسانية. تظهر خطورة الوضع في قرار برنامج الغذاء العالمي الأخير بقطع التوزيع العام للأغذية عن بعض المناطق في الأراضي التي يسيطر عليها الحوثيون[84]. جاء هذا القرار بعد أن تم الكشف أن السلطات الحوثية[85] ارتكبت انتهاكات ممنهجة للمعونة ورفضت تنفيذ نظام القياسات الحيوية الذي يهدف إلى منع الاحتيال في مجال المساعدات. استأنف برنامج الغذاء العالمي توزيعه للأغذية في صنعاء بعد توقف دام شهرين بعد التوصل إلى اتفاق مع سلطات الحوثيين بشأن الضمانات لضمان وصول المساعدات إلى أشد الناس احتياجًا[86].

بالإضافة إلى ذلك، جعلت أطراف النزاع من عملية منح التأشيرات وتصاريح السفر الداخلي وسيلة للتحكم في المساعدات الإنسانية[87]، حيث أصبح تأخير أو رفض إصدار التأشيرات للعاملين في المجال الإنساني من الممارسات المعتادة. في العام 2016، استغرقت منظمة أطباء بلا حدود خمسة أشهر من «المفاوضات المكثفة» للحصول على الموافقة على تسليم شاحنتين مليئتين بالإمدادات الطبية الأساسية إلى تعز، مما أجبر السكان المدنيين هناك للتعامل مع النقص الشديد في الإمدادات في غضون ذلك[88].

وفقًا لتقرير لمنظمة الرصد[89]، تحققت الأمم المتحدة من 65 حادثًا لمنع وصول المساعدات الإنسانية من قبل أطراف النزاع بين شهري تموز/يوليو وأيلول/سبتمبر 2017 في محافظتي تعز وصعدة[90]. كما سجلت مواطنة وقائع نهب اللوازم الطبية في تعز والجوف. في 21 تموز/يوليو 2016، داهمت مجموعات مسلحة تابعة لقوات المقاومة الشعبية مستشفى للأمراض النفسية في تعز ونهبت

صيدليتها. في واقعة أخرى وقعت في 5 تموز/يوليو 2017، أمر جنود حوثيون عيادة متنقلة بالتوقف عن العمل في محافظة صعدة، مما أدى إلى تعليق وصول الرعاية الطبية إلى المدنيين المحتاجين لمدة ثلاثة أشهر.

مستشفى الوطن العام بمديرية حريب، محافظة مأرب، بعد أن تم تدميره تماما جراء استهدافه بأربع غارات جوية نفذها طيران التحالف (نيسان/أبريل 2015).
مواطنة ©

الهجمات على قطاع الصحة والقانون الدولي

قسم العناية المركزة في هيئة مستشفى الثورة في مدينة تعزبعد قصفه نتيجة اشتباكات (أيار/مايو 2016).
تصوير: أحمد الباشا

تصنيف النزاع والقانون واجب التطبيق

النزاع في اليمن هو نزاع مسلح غير دولي تسري فيه التزامات القانون الدولي بموجب القانون الإنساني الدولي العرفي والمعاهدات المتعلقة بالقانون الإنساني الدولي. تتمثل المبادئ الأساسية لكل من المعاهدات والقانون العرفي في أن أي طرف من أطراف النزاع ملزم بتقليل الضرر الذي يلحق بالمدنيين والبنية التحتية المدنية، حيث تحظى الوحدات الطبية بحماية خاصة. صادقت اليمن على اتفاقيات جنيف الأربع في العام 1970[91]. كما صادقت على البروتوكولين الإضافيين الملحقين باتفاقيات جنيف في العام 1990.[92] وفي العام 1987، صادقت اليمن على اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية[93]. يتضمن القانون واجب التطبيق في سياق اليمن المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف لعام 1949 والبروتوكول الإضافي (الثاني) الملحق باتفاقيات جنيف لعام 1977 والقانون الدولي العرفي.

القانون الإنساني الدولي ملزِم لكل من الدول والجماعات المسلحة المنخرطة في النزاع في اليمن. يجب على جميع أطراف النزاع، بما في ذلك الحكومة اليمنية، وقوات التحالف التي تقودها المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، والقوات الحوثية وغيرها من الجهات الفاعلة غير الحكومية، الالتزام بالمبادئ الأساسية للتمييز والتناسب والاحتياطات في الأعمال العدائية.

الحماية المتعلقة بالرعاية الصحية بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي العرفي

يوفر القانون الإنساني الدولي والقانون الإنساني الدولي العرفي حماية خاصة لبعض الأعيان المدنية، بما في ذلك المستشفيات والعيادات والمراكز الطبية والمرافق المماثلة[94]. وقد تفقد المستشفيات حمايتها من الهجوم فقط إذا تم استخدامها، خارج وظيفتها الإنسانية، لارتكاب «أعمال ضارة بالعدو»[95]. حتى لو تم استخدام مستشفى من قبل قوة معارضة لارتكاب أعمال ضارة بالعدو على سبيل المثال، أو لتخزين الأسلحة، أو إيواء مقاتلين قادرين على القتال، أو شن هجمات؛ فيجب على القوة المهاجمة أن تصدر تحذيرًا للطرف المعارض لوقف إساءة استخدام المنشأة الطبية، وأن تحدد فترة زمنية معقولة لوضع حد لسوء الاستخدام، وشن الهجوم فقط إذا تم تجاهل التحذير.

يطالب القانون الإنساني الدولي والقانون الإنساني الدولي العرفي أيضًا بحماية العاملين الطبيين، مثل الأطباء والممرضين والموظفين المكلفين بالبحث عن الجرحى وجمعهم ونقلهم وعلاجهم، والسماح لهم بتقديم خدماتهم بنزاهة[96]. تحظر معاقبة أي شخص بسبب أدائه لواجباته الطبية بما يتماشى مع أخلاقيات مهنة الطب أو إجباره على المشاركة في أنشطة طبية مخالفة للأخلاقيات الطبية. يجب أيضًا السماح لوسائل النقل الطبي بالعمل، مثل سيارات الإسعاف، وتوفير الحماية لها. ومثل المرافق الطبية، تفقد الطواقم الطبية ووسائل النقل الحماية فقط إذا ارتكبت أعمالًا «ضارة بالعدو»، خارج وظائفهم الإنسانية[97].

يُلزم القانون الإنساني الدولي أطراف النزاع باحترام موظفي الإغاثة الإنسانية، وحمايتهم من المضايقة والترهيب والاعتقال التعسفي. يجب على أطراف النزاع السماح بالمرور السريع للمساعدات الإنسانية وتيسيرها وعدم التدخل فيها بشكل تعسفي. ويجب عليهم أيضًا ضمان تمتع العاملين في المجال الإنساني بحرية التنقل، والتي قد يتم تقييدها مؤقتًا فقط في حالات الضرورة العسكرية.

إن اليمن - مثل معظم أعضاء التحالف، باستثناء الأردن والسنغال - ليست طرفًا في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. ومع ذلك، فإن العديد من أحكام نظام روما الأساسي متضمَّنة في القانون الدولي العرفي. يعد توجيه الهجمات عن قصد ضد المباني والمواد والوحدات الطبية ووسائل النقل والأفراد الذين يستخدمون الشعارات المميزة والمبيَّنة في اتفاقيات جنيف، جريمة حرب وفقًا للقانون الدولي، والأمر سيان فيمايتعلق بشن الهجمات المتعمدة ضد المستشفيات والأماكن التي يتم فيها جمع المرضى والجرحى، شرط ألا تكون أهدافًا عسكرية. وأيضًا يعتبر الاستخدام المتعمد لوجود المدنيين لحماية القوات العسكرية من الهجوم جريمة حرب.

حماية الرعاية الصحية بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان

اليمن هي إحدى الدول الموقعة على المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان[98]، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية مناهضة التعذيب، واتفاقية حقوق الطفل، والتي توفر جميعها حماية خاصة للعاملين الطبيين ولفرص الحصول على الخدمات الطبية. تظل هذه المعاهدات سارية في فترات النزاع المسلح. تظل الحكومة اليمنية مسؤولة بموجب المعاهدات في المناطق التي تقع داخل سيطرتها الفعلية وخارجها. كما يجب على سلطات الأمر الواقع التي تسيطر على أجزاء كبيرة من الأراضي والسكان في اليمن وتمارس وظائف مشابهة لوظائف الحكومة، مثل جماعة الحوثيين المسلحة، أن تلتزم باحترام القانون الدولي لحقوق الإنسان[99].

الخاتمة

تشير نتائج تحقيقاتنا إلى أنه على مدار السنوات الأربع الماضية، ارتكبت أطراف النزاع في اليمن وما زالت ترتكب انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي، وتتجاهل المعايير التي تحمي المرضى والجرحى من خلال مهاجمة المنشآت الطبية والطواقم الطبية. لقد ألحقت أطراف النزاع أضرار بالمرافق الصحية أو دمرتها من خلال الغارات الجوية والقصف البري، واحتلت المنشآت الطبية واستولت عليها، مستبعدةً المدنيين من الوصول إلى خدماتها، واعتدت على المهنيين الطبيين، وغيرها من الانتهاكات. تنتهك هذه الأعمال مجتمعة القوانين الوطنية والدولية، وكذلك القواعد الأساسية لأخلاقيات مهنة الطب ورعاية المرضى والجرحى.

تقدم هذه النتائج أدلة دامغة على الانتهاكات في اليمن. كان تجاهل الوضع المحمي للمرافق الطبية والعاملين الطبيين ممنهجًا ومتماشيًا مع ازدراء الأطراف المتحاربة الواضح لالتزاماتها القانونية الدولية. منذ العام 2015، انتهجت أطراف النزاع استراتيجيات للحرب تنتهك الحماية الدولية لمرافق الرعاية الصحية والعاملين الصحيين على نحو تسبب في حرمان المدنيين اليمنيين من الرعاية الصحية الأساسية. وقد كانت هذه الانتهاكات عاملًا حاسمًا في الانهيار الفعلي للنظام الصحي في اليمن. تدعو مواطنة ومنظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان جميع الأطراف المتحاربة في النزاع اليمني إلى احترام حقوق وكرامة المدنيين في اليمن، والعاملين في المجال الصحي الذين يعتمد عليهم السكان المدنيون في البلاد بشدة.

قسم الإفاقة وقسم العمليات في هيئة مستشفى الثورة، بعد تعرضهما للقصف البري الذي أخرجهما عن الخدمة (حزيران/يونيو 2017).
تصوير: أحمد الباشا

التوصيات

مستشفى الجمهوري في قلعة القاهرة، محافظة تعز، بعد أن أطلق مسلحون تابعون لكتائب أبي العباس النار على بوابة المستشفى الرئيسية، وغرفة الطوارئ، والمختبرات (تموز/يوليو 2018).
مواطنة ©

إلى أطراف النزاع:

- الكف فورًا عن شن هجمات غير مشروعة على المرافق الطبية والعاملين الطبيين وإنهاء احتلال المنشآت الطبية.
- تسهيل الوصول الآمن والسريع ومن دون عوائق للإمدادات الإنسانية والموظفين إلى جميع المحافظات المتضررة في اليمن.
- الالتزام بمبادئ القانون الإنساني الدولي الأساسية المتمثلة في التمييز والتناسب والاحتياطات.
- الامتثال للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك احترام الحماية الممنوحة للوحدات الطبية والخدمات الصحية، والسماح للعاملين الصحيين بالوفاء بمسؤولياتهم الأخلاقية المتمثلة في توفير رعاية محايدة للمحتاجين.
- ضمان التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن 2286، من خلال اعتماد تدابير عملية إضافية لتعزيز حماية الرعاية الصحية والوصول إليها، مثل تعميم مبدأ حماية المرافق الطبية والعاملين في جميع التدريبات العسكرية، وتوفير نسخة محدثة من «قائمة عدم الضرب» بحيث تصل إلى كل المنخرطين في القتال.
- إجراء تحقيقات سريعة وكاملة ونزيهة وفعالة في الهجمات وغيرها من أشكال التدخل في الرعاية الصحية لضمان مساءلة الجناة، وتقديم الإنصاف للضحايا.
- التعاون بشكل كامل مع تحقيقات الأمم المتحدة في الهجمات ضد المنشآت والموظفين الطبيين، بما في ذلك إتاحة إمكانية الوصول من دون قيود لفريق الأمم المتحدة للخبراء البارزين المعني باليمن.
- التأكد، حيثما أمكن، من الدفع الفوري لرواتب الموظفين المدنيين، بما في ذلك العاملين الطبيين.

إلى جماعة الحوثيين المسلحة:

- احترام الوضع المحمي للمرافق الطبية وسحب الأفراد المسلحين من داخل المراكز الطبية أو من محيطها.
- التوقف عن استخدام المراكز الطبية لأغراض عسكرية.
- الالتزام بسياسات «عدم وجود أسلحة» للمستشفيات والمرافق الصحية الأخرى.
- التحقيق في جميع وقائع تقييد أو رفض أو مصادرة المساعدات الإنسانية، ومحاسبة المسؤولين عنها.

إلى الحكومة اليمنية والتحالف بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة:

- إجراء تحقيقات موثوقة ونزيهة وشفافة في الانتهاكات المزعومة لقوانين الحرب ومحاكمة الأفراد المسؤولين عن جرائم الحرب في اليمن، واعتبارها مسؤولية على القيادة.
- توفير سبل إنصاف سريعة وكافية للضحايا المدنيين وعائلاتهم بسبب الوفيات والإصابات والأضرار التي لحقت بالممتلكات الناتجة عن الهجمات غير المشروعة، واعتماد آلية موحدة وشاملة ويمكن الوصول إليها بسهولة لتوفير مدفوعات على سبيل التعويض للمدنيين الذين يعانون خسائر بسبب العمليات العسكرية، بغض النظر عن قانونية الهجوم.
- إنشاء هيئة إشراف متخصصة لمراقبة امتثال قوات التحالف للقواعد التنفيذية المتبعة لحماية الرعاية الطبية وغيرها من المنشآت المحمية.

إلى كندا، وفرنسا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، والدول الأخرى التي تقوم بتزويد التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بالأسلحة:

- الكف فورًا عن بيع أو نقل الأسلحة إلى أعضاء التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة إلا بشرط الاحترام التام للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان في عمليات التحالف في اليمن، والجهود الشاملة نحو المساءلة الفعالة عن جميع الجرائم والانتهاكات المزعومة المرتكبة طوال فترة النزاع.

إلى إيران:

- التوقف فورًا عن بيع أو نقل الأسلحة إلى جماعة الحوثيين المسلحة.

إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة:

- دعم الجهود المبذولة لوقف الأعمال العدائية، والتوصل إلى سلام دائم وشامل، وضمان المساءلة عن الانتهاكات والجرائم الجسيمة.
- الاستمرار بالدعم المالي والسياسي والدبلوماسي للجهود المبذولة لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني الدولي ومبادئه، مع الإصرار على العدالة والمساءلة عن جرائم الحرب المحتملة، وتوفير التعويض للمدنيين.

إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة:

- دعم فريق الخبراء البارزين المعني باليمن للتحقيق، وجمع الأدلة وحفظها، وتحديد المسؤولية عن الانتهاكات الجسيمة المزعومة والجرائم ذات الصلة، بهدف ضمان المساءلة الكاملة للجناة، وضمان العدالة للضحايا.

إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة:

- الاعتماد الرسمي لتوصيات الأمين العام لعام 2016 الخاصة بتنفيذ القرار 2286، وحث الدول الأعضاء على الالتزام بها.
- استخدام الأدوات الموجودة تحت تصرف المجلس بما في ذلك فرض عقوبات على الأشخاص أو الكيانات المسؤولة عن الاعتداءات على القطاع الصحي، عند الاقتضاء بموجب السلطات القائمة، للضغط من أجل تقديم المساعدات الإنسانية كاملةً ومن دون عوائق، ودعم العملية السياسية باعتبارها السبيل الوحيد المجدي لوضع حد للصراع.
- التأكيد على وضع حقوق الإنسان في النزاع في اليمن، وضمان عدم الإفلات من العقاب فيما يتعلق بأخطر الجرائم.
- توجيه الأمين العام إلى نشر قائمة كاملة ودقيقة بالجناة في التقرير السنوي عن الأطفال والنزاع المسلح، مع وضعهم جميعًا على نفس المستوى.

ملحق:
ملخص عن الهجمات الموثقة على المنشآت الصحية

مركز الإحصاء في مستشفى الثورة بمديرية الجوك، محافظة الحديدة، بعد تعرضه للقصف البري (آب/أغسطس 2018).
مواطنة ©

الهجمات الجوية على المنشآت الصحية

1 نيسان/أبريل 2015 - الوحدة الصحية في خميس مران - محافظة صعدة

شنت طائرة تابعة للتحالف بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة غارة جوية على الوحدة الصحية في خميس مران، مديرية حيدان، ودمرت المنشأة بالكامل.

26 نيسان/أبريل 2015 - مستشفى الوطن العام - محافظة مأرب

شنت طائرات التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة أربع غارات جوية على مستشفى الوطن العام، مما أدى إلى تدمير المنشأة بالكامل.

28 نيسان/أبريل 2015 - مستشفى القفلة - محافظة عمران

شنت طائرة التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة غارة جوية على مستشفى القفلة إثر قصف مجمع حكومي قريب ومبنى سكني. أسفر الهجوم عن إصابة أربعة مدنيين.

7 أيار/مايو 2015 - مركز بركان الصحي - محافظة صعدة

قصفت طائرات التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة مركز بركان الصحي في مديرية رازح، ودمرت أبواب المبنى ونوافذه وجداره الخارجي. كان المركز مغلقا وقت الهجوم ولم ترد تقارير عن وقوع إصابات.

29 أيار/مايو 2015 - مركز غضران الصحي - صنعاء

شن الطيران التحالف غارة جوية على مركز غضران الصحي، أدت على مقتل ثمانية أشخاص بينهم طفل واحد، وإصابة 13 شخصًا. وقد كان الحوثيون يحتلون المركز الذي كان قيد الإنشاء، ويقيمون فيه أنشطتهم.

30 أيار/مايو 2015 - مستشفى ساقين العام - محافظة صعدة

احتل الحوثيون مستشفى ساقين في العام 2009، ونهبوا معداته وحولوا سكن الطبيب إلى قاعدة عسكرية. لم يقدم المستشفى سوى الخدمات للمقاتلين المصابين المنتمين إلى الجماعة. في 30 أيار/ مايو 2015، نفذت طائرات التحالف غارتين جويتين على المستشفى، مما ألحق أضرارًا بالغةفيه.

منتصف 2015 - وحدة الأزاد الصحية - محافظة صعدة

شنت طائرة التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة غارة جوية على وحدة الأزاد الصحية في مديرية رازح، مما ألحق أضرارًا بالغة بها. الهجوم أخرج المنشأة عن الخدمة.

14حزيران/يونيو 2015 - مركز بير ناصر الصحي - محافظة لحج

ألقت طائرة التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة عدة قنابل على المركز الذي كانت تحتله قوات الحوثيين وتستخدمه كقاعدة عسكرية وقت الهجوم.

1تموز/يوليو 2015 - وحدة النظير الصحية - محافظة صعدة

قصفت طائرة التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وحدة النظير الصحية في مديرية رازح مرة واحدة، ما أدى إلى تدمير الوحدة الصحية بالكامل وإصابة أحد المدنيين.

9 تموز/يوليو 2015 - مستشفى الوهط - محافظة لحج

في 9 تموز/يوليو 2015، هاجمت طائرة التحالف مستشفى الوهط، الذي كان يحتله مقاتلو الحوثيين ويستخدمونه كقاعدة عسكرية في ذلك الوقت. تسبب الهجوم الجوي في أضرار جسيمة بالمنشأة.

10 تموز/يوليو 2015 - مركز الغوط الصحي - محافظة صعدة

استهدفت طائرة التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة مدرسة السلام الثانوية مرتين في 10 تموز/يوليو. وقد أثر الهجوم على مركز الغوط الصحي في مديرية ساقين. تم تدمير نوافذ المركز وأبوابه ومعداته، مما أدى إلى توقف الخدمة لمدة عام.

12 تموز/يوليو 2015 - مستشفى باقم الريفي - محافظة صعدة

استهدفت طائرة التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة مستشفى باقم الريفي، مما ألحق أضرارا بالغة بالمنشأة ومعداتها.

13 تموز/يوليو 2015 - مستشفى الظاهر - محافظة صعدة

استهدفت قوات التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة مستشفى الظاهر الريفي حوالي ثلاث مرات في هجوم واحد. أسفر الهجوم عن تدمير المستشفى بالكامل.

7 آب/أغسطس 2015 - وحدة مكافحة الملاريا - محافظة الحديدة

احتل الحوثيون وحدة مكافحة الملاريا في مديرية حيس. هاجمت قوات التحالف المستشفى في الساعة الثامنة صباحًا. قُتل جميع أفراد الوحدة، بما في ذلك الطاقم الطبي بالكامل وثلاثة مدنيين وحارس المستشفى. وكانت جثث الضحايا مجهولة الهوية ودفن تحت الحطام.

17 آب/أغسطس 2015 - وحدة بيرزيد الصحية - محافظة صعدة

استهدفت قوات التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وحدة بيرزيد الصحية في مديرية كتاف البقع بقنبلتين. الهجوم أدى إلى تدمير كامل للمنشأة. قبل الهجوم، تم تعليق عمل الوحدة بسبب موقعها الخطير المتاخم للحدود اليمنية السعودية.

2 أيلول/سبتمبر 2015 - مركز كتاف الصحي - محافظة صعدة

استهدفت قوات التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة المركز الصحي في مديرية كتاف البقع. دمر الهجوم المركز جزئيًا والمنطقة المحيطة به.

2 أيلول/سبتمبر 2015 - مركز العطفين الصحي - محافظة صعدة

قصفت طائرات التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة مركز العطفين الصحي في مديرية كتاف البقع. أسفر الهجوم عن مقتل شخصين وإلحاق أضرار بالمركز وسكن الموظفين.

4 أيلول/سبتمبر 2015 - مستشفى الكرامة - محافظة تعز

ألقت طائرة التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة قنبلتين على المستشفى. ألحق الهجوم أضرارًا شديدة بمبنى المستشفى، مما أدى إلى توقفه عن العمل، ومقتل مدني في الهجوم.

8 أيلول/سبتمبر 2015 - وحدة غافرة الصحية - محافظة صعدة

قصفت طائرات التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة الوحدة الصحية في غافرة قي مديرية الظاهر. دمر الهجوم الوحدة الصحية بالكامل، تاركًا المنطقة من دون مرفق صحي.

19 أيلول/سبتمبر 2015 - مركز النظير الصحي - محافظة صعدة

استهدفت طائرة التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة المركز الصحي الوحيد في مديرية النظير. تم تدمير المركز بالكامل، تاركًا المنطقة من دون مرفق صحي.

19 أيلول/سبتمبر 2015 – وحدة آل مقنع الصحية - محافظة صعدة

ألحقت غارة شنتها طائرة تابعة للتحالف بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة أضرارا بوحدة آل مقنع الصحية في مديرية منبه. يبدو أن الهجوم كان يستهدف منزل مسؤول حوثي، وليس الوحدة الصحية مباشرة، ولكن بما أن الهجوم كان على مقربة من الوحدة، فقد تم تدمير الوحدة جزئيًا. قتل عامل طبي بشظية في عنقه. أعيد فتح الوحدة الصحية بعد سبعة أشهر من الهجوم.

27 تشرين الأول/أكتوبر 2015 - مستشفى حيدان الريفي - محافظة صعدة

استهدفت قوات التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة مستشفى حيدان الريفي، الذي تديره منظمة أطباء بلا حدود، بغارتين جويتين. أصيب شخصان.

12 كانون الثاني/يناير 2016 - وحدة القيد الصحية - محافظة صعدة

استهدفت طائرة تابعة للتحالف بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بذخيرة هبطت على بعد 200 متر من الوحدة الصحية في مديرية رازح. أدى الهجوم إلى تعليق مؤقت للخدمات خوفًا من هجوم آخر.

18 كانون الثاني/يناير 2016 - مستشفى كتاف الريفي - محافظة صعدة

استهدفت طائرة التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة مستشفى كتاف الريفي في مديرية كتاف البقع. أدى الهجوم إلى تعليق مؤقت للخدمات، ثم أعيد ترميم المستشفى من قبل اليونيسف.

4 شباط/فبراير 2016 - مركز آل أبو جبارة الصحي - محافظة صعدة

استهدفت طائرة التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة مركز آل أبو جبارة في مديرية كتاف البقع، والذي تم تدميره بالكامل تقريبًا. أوقف المركز خدماته بعد الهجوم بسبب الخطر المتزايد للهجمات في ذلك الوقت.

24 شباط/فبراير 2016 - مركز الغيل الصحي - محافظة الجوف

أسقطت طائرة التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ثلاث ذخائر على المركز الصحي. في ذلك الوقت، كان الحوثيون يحتلون المركز ويستخدمونه كمركز عسكري. الهجوم دمر المبنى جزئيًا.

27 شباط/فبراير 2016 - مركز آل عبدل الصحي - محافظة صعدة

استهدفت طائرات التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة مركز آل عبدل الصحي في مديرية قطابر، مما أدى إلى تدميره جزئيًا.

15 آب/أغسطس 2016 - مستشفى عبس الحكومي - محافظة حجة

استهدفت طائرات التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ساحة المستشفى. أسفر الهجوم عن إصابة أكثر من 24 شخصًا ومقتل 19 بينهم خمسة أطفال. وفقًا لأفراد طاقم المستشفى الذين قابلتهم مواطنة، كان من بين المصابين ممرضتان وطبيب واحد وفني وحارس المستشفى.

1 تشرين الأول/أكتوبر 2016 - مستشفى باقم الريفي - محافظة صعدة

استهدفت طائرة التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة مستشفى باقم الريفي للمرة الثانية، مما ألحق أضرارا أخرى بالمرفق.

30 كانون الثاني/يناير 2017 - وحدة ابن هويدي الصحية - محافظة صعدة

استهدفت طائرة التحالف التي بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة المركز الصحي في ابن هويدي في مديرية كتاف البقع. تسبب الهجوم في تدمير شبه كامل للمركز، وتحديدًا غرفة الطوارئ.

15 آذار/مارس 2017 - مستشفى باقم الريفي - محافظة صعدة

استهدفت طائرة التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة مستشفى باقم الريفي. وقد كان المرفق خارج الخدمة بعد هجومين سابقين شنتهما قوات التحالف.

3 تموز/يونيو 2017 - مركز قحزة الصحي - محافظة صعدة

استهدفت طائرة التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة جبل قحزة، وهو معسكر لواء عسكري يسيطر عليه الحوثيون على بعد أقل من 500 متر من المركز الصحي. ألحق الهجوم أضرارًا بالأجزاء الشرقية والشمالية من المركز.

27 تشرين الثاني/نوفمبر 2017 - وحدة آل مقنع الصحية - محافظة صعدة

استهدفت طائرة التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وحدة آل مقنع الصحية في مديرية منبه. تم تدمير الوحدة بالكامل تقريبًا بعد الهجوم.

27 نيسان/أبريل 2018 - بنك الدم في مستشفى السبعين - أمانة العاصمة

استهدفت طائرات التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بنك الدم في مستشفى السبعين. لم تنفجر الذخائر التي أطلقتها طائرة التحالف، لكنها اخترقت المبنى، مما تسبب في أضرار جسيمة للمركز ومعداته. بعد الهجوم، تم إغلاق المركز لمدة شهر لإعادة تأهيله، واقتناء معدات طبية بديلة.

11 حزيران/يونيو 2018 - مركز الكوليرا - محافظة حجة

استهدفت قوات التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة مركز الكوليرا في مديرية عبس بغارة جوية دمرت المركز بالكامل.

الهجمات البرية على المنشآت الصحية

26 نيسان/أبريل 2015 - مستشفى الثورة - محافظة تعز

سقطت قذيفة هاون على وحدة العناية المركزة. قُتل مريض وأصيب آخرون، وتضررت المعدات الطبية بشدة. وجاء الهجوم من منطقة تسيطر عليها قوات الحوثيين وصالح.

16 حزيران/يونيو 2015 - مستشفى الثورة - محافظة تعز

سقطت ثماني قذائف على المستشفى. جاء الهجوم من منطقة خاضعة لسيطرة قوات الحوثيين وصالح. كما تعرض مقر الأطباء للهجوم، وأصيب رئيس جناح الطوارئ.

17 حزيران/يونيو 2015 - مستشفى الثورة - محافظة تعز

قام قناص في المنطقة التي يسيطر عليها الحوثيون والقوات الموالية للرئيس صالح بإطلاق النار على أحد أعضاء طاقم المستشفى الإداري في ساقه.

20 حزيران/يونيو 2015 - مستشفى الثورة - محافظة تعز

سقطت قذيفتان على مركز الحروق ووحدة الجراحة، أطلقت من المناطق التي تسيطر عليها قوات الحوثيين وصالح.

21 حزيران/يونيو 2015 - مستشفى الثورة - محافظة تعز

سقطت ثلاث قذائف على غرفة الطوارئ وجناح الأمومة ومركز الحروق. تم إطلاق القذائف من المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون وصالح.

24 حزيران/يونيو 2015 - مستشفى الثورة - محافظة تعز

سقطت قذيفة على المبنى الذي يضم سكن الأطباء. جاء الهجوم من منطقة كان يتمركز فيها أفراد مسلحون تابعون لقوات الحوثيين وصالح.

27 حزيران/يونيو 2015 - مستشفى الثورة - محافظة تعز

سقطت أربع قذائف على مسكن الأطباء وغرفة الطوارئ ومركز الحروق والمشرحة. جاءت هذه القذائف من المنطقة التي كانت تتمركز فيها قوات الحوثيين وصالح.

29 حزيران/يونيو 2015 - مستشفى الثورة - محافظة تعز

سقطت قذيفتان على قسم الباطنية وقسم جراحة النساء.

30 حزيران/يونيو 2015 - مستشفى الثورة - محافظة تعز

سقطت قذيفة أمام مركز الحروق. دمر الهجوم شبكة أنابيب المياه للقسم. تم إطلاق القذيفة من منطقة تسيطر عليها قوات الحوثيين وصالح.

5 تموز/يوليو 2015 - مستشفى الثورة - محافظة تعز

سقطت قذيفة على وحدة الحروق. تم إطلاق القذيفة من منطقة سيطرة الحوثيين وصالح.

17 تموز/يوليو 2015 - مستشفى الثورة - محافظة تعز

سقطت قذيفة أطلقت من منطقة الحوثيين وصالح على وحدة الحروق، مما أدى إلى تضرر نوافذ الوحدة.

20 تموز/يوليو 2015 - مستشفى الثورة - محافظة تعز

سقطت قذيفة من موقع مجهول على قسم الإنعاش.

21 تموز/يوليو 2015 - مستشفى الثورة - محافظة تعز

قام قناص في منطقة يسيطر عليها الحوثيون بإطلاق النار على عامل صرف صحي في المستشفى في اليد والوجه. وسقطت قذيفة على القسم الجراحي الرئيسي، مما تسبب في أضرار جسيمة. لقد جاءت من منطقة تسيطر عليها قوات الحوثيين وصالح.

6 آب/أغسطس 2015 - مستشفى الثورة - محافظة تعز

سقطت قذيفة على المكتب الإداري للمستشفى. تم إطلاق القذيفة من منطقة سيطرة الحوثيين وصالح.

8 آب/أغسطس 2015 - مستشفى الثورة - محافظة تعز

عند حوالي الساعة 1:50 صباحًا، أطلقت قوات الحوثيين وصالح صاروخين باتجاه فناء مستشفى الثورة. وقد أثر الهجوم على مركز غسيل الكلى وأصاب مدنيًا. عند حوالي الساعة 7:00 مساءً، أطلقت قوات الحوثيين وصالح صاروخين آخرين على المستشفى. دمر الهجوم قسم الباطنية في المستشفى، والإمدادات الطبية للمستشفى ونوافذ المبنى.

14 آب/أغسطس 2015 - مستشفى الجمهوري - محافظة تعز

أطلقت قوات الحوثيين وصالح قذيفة على فناء المستشفى. أسفر الهجوم عن إصابة شخصين كانا في الفناء في ذلك الوقت.

16 آب/أغسطس 2015 - مستشفى الثورة - محافظة تعز

أطلقت قوات الحوثيين والقوات الموالية لصالح قذيفتي هاون إلى داخل المستشفى، سقطت الأولى على غرفة الطوارئ وأصابت أحد أفراد الطاقم الطبي. وسقطت الثانية على فناء المستشفى، وأصيبت ممرضة بشظايا.

17 آب/أغسطس 2015 - مستشفى الثورة - محافظة تعز

سقطت قذيفة، التي جاءت من اتجاه القصر الجمهوري، والتي تسيطر عليها قوات الحوثيين وصالح[100]، أمام مركز الكلى الاصطناعية. أصيب اثنان من المرضى في الهجوم.

18 آب/أغسطس 2015 - مستشفى الثورة - محافظة تعز

سقطت قذيفة على قسم الطب الداخلي. جاء الهجوم من تبة السلال في منطقة الحوبان الخاضعة لسيطرة قوات الحوثيين وصالح.

18 آب/أغسطس 2015 - مستشفى الجمهوري - محافظة تعز

أطلقت قوات الحوثيين وصالح قذيفة على فناء المستشفى بالقرب من مركز غسيل الكلى.

19 آب/أغسطس 2015 - مستشفى الجمهوري - محافظة تعز

أطلق الحوثيون والجماعة المسلحة الموالية لصالح قذيفتي هاون متتاليتين على المستشفى.

19 آب/أغسطس 2015 - مستشفى الثورة - محافظة تعز

سقطت أكثر من 15 قذيفة على المستشفى، مما أثر على غالبية أقسام المستشفى. أطلقت القذائف من منطقة تسيطر عليها قوات الحوثيين وصالح.

20 آب/أغسطس 2015 - مستشفى الثورة - محافظة تعز

سقطت أكثر من سبع قذائف على المستشفى وسكن الأطباء. تسببت الهجمات بأضرار جسيمة للمباني. أطلقت القذائف من منطقة تسيطر عليها قوات الحوثيين وصالح.

21 آب/أغسطس 2015 - مستشفى الثورة - محافظة تعز

سقطت خمس قذائف على سكن الأطباء. أضر الهجوم بأنابيب المياه وخزانات المياه وغرف العمليات. جاءت القذائف من المناطق التي تسيطر عليها قوات الحوثيين وصالح.

22 آب/أغسطس 2015 - مستشفى الثورة - محافظة تعز

سقطت ثماني قذائف على قسم الجراحة. جاءت القذائف من المناطق التي تسيطر عليها قوات الحوثيين وصالح.

1 تشرين الأول/أكتوبر 2015 - مستشفى الثورة - محافظة تعز

سقطت ثلاث قذائف على المستشفى. وأصيب أربعة موظفين إداريين وأربعة زوار في الهجوم. جاءت القذائف من المناطق التي تسيطر عليها قوات الحوثيين وصالح.

4 تشرين الأول/أكتوبر 2015 - مستشفى الثورة - محافظة تعز

سقطت قذيفة على مقر الأطباء. أضر الهجوم أيضًا بصيدلية في المبنى. جاءت القذيفة من المناطق التي تسيطر عليها قوات الحوثيين وصالح.

18 تشرين الأول/أكتوبر 2015 - مستشفى الثورة - محافظة تعز

سقطت قذيفة على مقر الأطباء. جاءت القذيفة من الأراضي التي تسيطر عليها قوات الحوثيين وصالح.

25 تشرين الأول/أكتوبر 2015 - مستشفى الثورة - محافظة تعز

سقطت قذيفة أطلقت من المناطق التي تسيطر عليها قوات الحوثيين وصالح على قسم جراحة النساء وغرف العمليات.

11 تشرين الثاني/نوفمبر 2015 - مستشفى الثورة - محافظة تعز

سقطت ثلاث قذائف على مركز الكلى الاصطناعية، في قسم أمراض الكلى، أمام المدخل الرئيسي للمستشفى. أصيب عامل طبي وثمانية مدنيين. جاءت القذائف من الأراضي التي تسيطر عليها قوات الحوثيين وصالح.

28 كانون الأول/ديسمبر 2015 - مستشفى الروضة - محافظة تعز

سقطت قذيفة هاون على المستشفى وألحقت أضرارا بخزانات الديزل على سطح المبنى، وتسرب منها الوقود. جاءت قذيفة الهاون من المناطق التي تسيطر عليها قوات الحوثيين وصالح.

2 كانون الثاني/يناير 2016 - مستشفى الروضة - محافظة تعز

سقطت قذيفة على المستشفى، مما أدى إلى تحطم النوافذ. وقد جاءت القذيفة من المناطق التي تسيطر عليها قوات الحوثيين وصالح.

10 كانون الثاني/يناير 2016 - مستشفى رازح الريفي - محافظة صعدة

تم استهداف المستشفى الذي تديره منظمة أطباء بلا حدود بصاروخ من الحدود السعودية. أسفر الهجوم عن مقتل خمسة أشخاص وإصابة ستة آخرين وتدمير المستشفى. قالت منظمة أطباء بلا حدود إنها أبلغت التحالف بموقع المستشفى وإحداثياته.

16 كانون الثاني/يناير 2016 - مستوصف الحافظ - محافظة تعز

تم إطلاق صاروخين من منطقة الحوبان الخاضعة لسيطرة قوات الحوثيين وصالح. سقط الصاروخ الأول على بعد متر من العيادة. وبعد بضع دقائق، سقط الصاروخ الآخر على بعد ثلاثة إلى أربعة أمتار من الصاروخ الأول. أصيب حارس أمن العيادة بجروح، وكذلك مدنيون آخرون. وقد أدى الهجوم إلى تحطيم جميع نوافذ العيادة وإتلاف خزانات المياه.

20 كانون الثاني/يناير 2016 - مستشفى الروضة - محافظة تعز

تم إطلاق صاروخ من قبل مجموعة غير معروفة في المستشفى. أسفر الهجوم عن إصابة مدنيين وإتلاف ممتلكات المستشفى، ووضع العديد من مباني المستشفى خارج الخدمة.

3 شباط/فبراير 2016 - مستشفى الجمهوري - محافظة تعز

أطلقت قوات الحوثيين وصالح قذيفة مدفعية على جناح الولادة في المستشفى. دمر الهجوم نافذة المبنى وترك فجوة في الجدار الخارجي.

15 آذار/مارس 2016 - مستشفى الجمهوري - محافظة تعز

أطلقت قوات الحوثيين وصالح قذيفة مدفعية على المستشفى. وكان المستشفى خارج الخدمة في وقت الهجوم.

3 نيسان/أبريل 2016 - مستشفى مأرب العام - محافظة مأرب

أطلقت قوات الحوثيين وصالح قذيفة (أربي جي) مباشرة على المستشفى الواقع بالقرب من القصر الرئاسي. أصيب 12 شخصًا في الهجوم.

25 تشرين الثاني/نوفمبر 2016 - المستشفى العسكري - محافظة تعز

أطلقت قوات الحوثيين وصالح قذيفة مدفعية على جناح غسيل الكلى في المستشفى وأحرقت المعدات والإمدادات. كان المستشفى تحت سيطرة قوات المقاومة المناهضة للحوثيين. وأعقبت القذيفة الأولى هجمات عدة دمرت أقسامًا أخرى عدة في المستشفى.

10 آذار/مارس 2017 - المستشفى العسكري - محافظة تعز

أطلقت قوات الحوثيين وصالح قذيفة مدفعية على المستشفى. ضرب الهجوم المختبر وجناح الطوارئ. دمر الهجوم المبنى وتسبب في تعليق خدمات المستشفى.

13 أيار/مايو 2017 - المستشفى العسكري - محافظة تعز

أطلقت قوات الحوثيين وصالح قذيفة على المبنى الرئيسي للمستشفى الذي يضم جناح الجراحة. بقي المستشفى مفتوحًا على الرغم من الاضطرار إلى إغلاق الجناح. كما تم تدمير مسجد المستشفى.

14 حزيران/يونيو 2017 - مستشفى الجمهوري - محافظة تعز

أطلقت قوات الحوثيين وصالح قذيفة على وحدة العناية المركزة في المستشفى. تضررت نوافذ الوحدة وشبكة إمدادات المياه. وتم تدمير مولد الكهرباء الرئيسي في المستشفى في الهجوم، مما أدى إلى تعليق الخدمات.

14 حزيران/يونيو 2017 - مستشفى الثورة - محافظة تعز

أطلقت قوات الحوثيين وصالح قذيفة هاون على جناح غسيل الكلى في المستشفى. دمر الهجوم ثمانية خزانات مياه، ولم يسلم منها إلا خزان واحد فقط. وأطلقت فيما بعد قذيفة أخرى ألحقت أضرارا بالجدار المحيط بالمستشفى.

16 تشرين الأول/أكتوبر 2017 - مستشفى الثورة - محافظة تعز

أطلقت قوات الحوثيين وصالح قذيفة على جناح الولادة في المستشفى، وأطلقت القذيفة الثانية على وحدة الحروق، مما أسفر عن إصابة أحد المرضى.

16 آب/أغسطس 2018 - مستشفى الثورة - محافظة تعز

أطلق الحوثيون صاروخًا على غرفة الطوارئ في المستشفى. تعرض المستشفى الواقع في منطقة يسيطر عليها مقاتلو كتائب أبي العباس لهجمات متكررة. وأسفر الهجوم عن إصابة ثلاثة أشخاص في المستشفى.

احتلال المنشآت الطبية

10 تموز/يوليو 2011 - مركز الغيل الصحي - محافظة الجوف

احتلت جماعة الحوثيين المسلحة مركز الغيل الصحي واستخدمته لعلاج مقاتليها. ومنعوا السكان المحليين من الوصول إلى المركز الصحي للعلاج. وفي 24 شباط/فبراير 2016، قصفت طائرات التحالف المركز الصحي.

25 آذار/مارس 2015 - مركز بير ناصر الصحي - محافظة لحج

احتلت قوات الحوثيين وصالح المركز الصحي واستخدمته كقاعدة عسكرية.

11 نيسان/أبريل 2015 - مستشفى الوهط - محافظة لحج

احتلت قوات الحوثيين وصالح مستشفى الوهط وحولته إلى قاعدة عسكرية.

28 نيسان/أبريل 2015 - مستشفى عبود العسكري - محافظة عدن

احتلت قوات الحوثيين وصالح المستشفى وحولته إلى قاعدة عسكرية ومرفق لتخزين الأسلحة. منعوا المرضى من تلقي العلاج والطواقم الطبية من تقديم الخدمات. أدى تعطيل عمليات مركز غسيل الكلى إلى العديد من الوفيات.

29 أيار/مايو 2015 - مركز غضران الصحي - محافظة صنعاء

استهدفت قوات التحالف المركز الصحي. في ذلك الوقت، كان المركز قيد الإنشاء، وكان الحوثيون يستخدمونه كقاعدة عسكرية، مما جعله عرضة للهجوم. حذر بعض الناس في المنطقة الحوثيين عبر وسائل التواصل الاجتماعي من أن المركز سيتعرض للهجوم إذا لم يغادروا، لكنهم رفضوا إخلاءه. أسفر الهجوم عن مقتل ثمانية أشخاص، بينهم طفل واحد، وإصابة 14 آخرين.

30 أيار/مايو 2015 - مستشفى ساقين العام - محافظة صعدة

احتل الحوثيون مستشفى ساقين في عام 2009. في 30 أيار/مايو 2015، تم قصف المنشأة من قبل قوات التحالف. نهب الحوثيون معداته وحولوا مسكن الأطباء إلى قاعدة عسكرية. لم يقدم المستشفى سوى الخدمات للمقاتلين المصابين المنتمين إلى الجماعة.

7 آب/أغسطس 2015 - وحدة مكافحة الملاريا - محافظة الحديدة

احتل الحوثيون وحدة مكافحة الملاريا في مديرية حيس. نفذت قوات التحالف غارة جوية على المستشفى في الساعة الثامنة صباحًا. قتل جميع أفراد الوحدة، بما في ذلك الطاقم الطبي بأكمله وثلاثة مدنيين وحارس الوحدة. وكان الضحايا مجهولي الهوية ودفنت تحت الحطام.

2 كانون الأول/ديسمبر 2017 - مستشفى عبد القادر المتوكل - محافظة أمانة العاصمة

بعد انهيار تحالفهم في أواخر العام 2017، تقاتلت القوات الموالية للرئيس صالح والمقاتلون الحوثيون في مديرية الوحدة. حوصر الطاقم الطبي والمرضى في المستشفى. بعد المساومة مع الحوثيين، تمكن الطاقم الطبي من إجلاء الجميع من المبنى وإغلاق المستشفى. طالب الحوثيون الموظفين بالسماح لهم بالوصول إلى المبنى. عندما رفض الموظفون، دخلوا المبنى بالقوة ووضعوا قناصة على السطح.

8 آب/أغسطس 2018 - مستشفى الجمهوري - محافظة تعز

احتلت كتائب أبي العباس المستشفى، واعتدوا على حراس الأمن وصادروا أسلحتهم وأمروهم بمغادرة المستشفى. قامت القوات بنهب المستشفى وتحويله إلى قاعدة عسكرية حتى تاريخ 11 آب/أغسطس.

الاعتداءات على المهنيين الطبيين

11 نيسان/أبريل 2015 - مستشفى الوهط - محافظة لحج

اقتحمت قوات الحوثيين وصالح المستشفى وقاموا بمضايقة الطاقم الطبي لمدة سبع ساعات قبل نقلهم من المستشفى. اتهم مقاتلو الحوثيين وصالح الطاقم الطبي بمعالجة أفراد ينتمون لتنظيم داعش وبإنتسابهم إلى التنظيم. ومنعوا الموظفين من أداء واجباتهم.

9 تموز/يوليو 2015 - مستشفى البريهي - محافظة تعز

هاجمت قوات الحوثيين وصالح المستشفى وهاجمت العديد من الموظفين، بما في ذلك المدير. وطالبوا بمشاهدة الشريط الأمني ونسخه.

20 آذار/مارس 2016 - مستشفى الثورة - محافظة تعز

دخلت سيارة مع مقاتلي القاعدة إلى المستشفى. دخل الأفراد قسرًا إلى المستشفى بحثًا عن طبيبين من المستشفى. لم يتمكنوا من العثور على الطبيبين اللذين كانوا يبحثون عنهما وشرعوا في اختطاف طبيبين آخرين.

27 نيسان/أبريل 2016 - مستشفى المظفر - محافظة تعز

دخل رجلان مجهولان إلى المستشفى واتهما الموظفين بسرقة اللوازم الطبية للمستشفى. حطما النوافذ، ودمرا المعدات، وأطلقا النار على حراس أمن المستشفى لرفضهم التعاون.

8 شباط/فبراير 2017 - مستشفى الثورة العام - أمانة العاصمة

بعد أن شارك موظفو المستشفى في إضرابات واحتجاجات بسبب عدم دفع الرواتب لأشهر عدة، اختطفت قوات الحوثيين موظفين واعتقلتهم تعسفيًا وأخفت أمكانهم. في وقت لاحق، قام الحوثيون بإحالة بعض الموظفين للقضاء، وفصل البعض الآخر وإيقافهم عن العمل، وسحب عضويتهم النقابية، ونقل آخرين إلى أقسام طبية مختلفة تعسفيا.

5 آذار/مارس 2017 - المستشفى العسكري - محافظة تعز

فتح مقاتلو القاعدة النار على سيارة طبيب وأجبروا المركبة على التوقف. حاول أحد الركاب في السيارة أن يهرب، فأطلق المقاتلون النار عليه. اختطفوا الطبيب واعتدوا عليه وصادروا السيارة.

أوضح الطبيب أنه تلقى تهديدات بشكل منتظم حتى بعد إطلاق سراحه.

8 آذار/مارس 2017 - مستشفى الجمهوري - محافظة تعز

قام مقاتلو القاعدة باقتحام مستشفى الجمهوري. أبلغوا الإدارة أن بعض موظفي المستشفى بحاجة إلى رفع تقارير إلى محكمة القاعدة.

19 آذار/مارس 2017 - مستشفى الثورة - محافظة تعز

دخل عدد من حراس الأمن في المستشفى التابعين لكتائب حسم[101] إلى المستشفى وطالبوا بالمال من محاسب المستشفى. وعندما رفض ذلك، أخرجوه من مكتبه واعتدوا عليه جسديًا.

24 آذار/مارس 2017 - مستشفى الثورة - محافظة تعز

دخل مقاتلان مجهولان إلى وحدة العناية المركزة في المستشفى. اقتربا من مريض يتعافى من جراحة في الصدر وأطلقا ثلاث طلقات مباشرة على صدره، مما أدى إلى مقتله. بعد الحادث، تم إخلاء المستشفى، وبدأ الطاقم الطبي بالإضراب في المستشفى.

2 نيسان/أبريل 2017 - مستشفى الثورة - محافظة تعز

قام حراس أمن المستشفى التابعون لكتائب حسم باقتحام المستشفى ووضعوا مقاتلين على السطح وعلى جميع المداخل. وطالب الموظفون باستبدال قوة الأمن الحالية. وجاء هذا الحادث بعد هجمات متكررة على موظفي المستشفى. فتح المسلحون النار على الموظفين الذين رفضوا فض الاعتصام.

4 نيسان/أبريل 2017 - مستشفى الثورة - محافظة تعز

دخل أفراد مسلحون المستشفى وهددوا المتواجدين فيه، ورفضوا السماح لهم بالمغادرة لمدة نصف ساعة تقريبًا.

28 أيار/مايو 2017 - مستشفى الثورة - محافظة تعز

أطلقت كتائب حسم، المسؤولة سابقًا عن حراسة المستشفى، النار على مدخل المستشفى وحراس الأمن، مما أدى إلى إصابة أحد الحراس واثنين من المرضى.

4 تموز/يونيو 2017 - مستشفى الحوطة - محافظة لحج

دخل رجلان مسلحان ينتميان إلى قوات الحزام الأمني المدعومة من دولة الإمارات العربية المتحدة[102] إلى المستشفى وتجادلا مع حراس الأمن. تصاعد الأمر إلى عراك بالأيدي. طالب مقاتلا الحزام الأمني بدخول مكتب مدير المستشفى. ثم هددا بإيذاء المدير جسديًا.

20 حزيران/يونيو 2017 - مستشفى النقيب - محافظة عدن

دخل اثنان من المقاتلين التابعين للحزام الأمني المدعوم من دولة الإمارات العربية المتحدة إلى المستشفى مع مقاتل جريح، ونقلاه إلى وحدة العناية المركزة وطالبوا بإعطاء الأولوية لعلاجه. طلب منهما الطبيب المغادرة لأن الوحدة بحاجة إلى أن تظل معقمة من أجل سلامة المرضى. رفض الجنديان وهاجماه جسديًا في الغرفة.

20 تشرين الثاني/نوفمبر 2017 - مستشفى الرازي - محافظة أبين

قام ثلاثة من حراس المستشفى التابعين للحزام الأمني المدعوم من الإمارات العربية المتحدة بمهاجمة مدير الأقسام والمناوبة خلال نوبته الليلية. طالب الحراس بدخول القسم، ورفض المدير طلبهم لأنه كان في منتصف الليل، فاعتدوا عليه جسديًا.

12 كانون الأول/ديسمبر 2017 - مستشفى الثورة - محافظة تعز

هاجم المقاتلون التابعون لكتائب أبي العباس[103] المستشفى وأطلقوا النار على حراس المستشفى. دخلوا غرفة الطوارئ وهددوا الطاقم الطبي، واستمروا في إطلاق النار داخل أروقة المستشفى. وقد كان المقاتلون يبحثون عن أفراد جرحى من قوات الأمن الخاصة نُقلوا إلى المستشفى بعد أن هاجمتهم كتائب أبي العباس.

6 أيار/مايو 2018 - مستشفى الثورة - محافظة تعز

قام المقاتلون التابعون لقوات المقاومة الشعبية باقتحام المستشفى. اختطفوا مريضًا من غرفة الطوارئ وحاولوا قتل مريض آخر. منع المقاتلون الطاقم الطبي من أداء وظائفهم. وقد نزف مريض آخر كان يخضع لعملية جراحية في ذلك الوقت حتى الموت نتيجة لهذا الاضطراب.

20 أيار/مايو 2018 - مستشفى الجمهوري - محافظة تعز

كان مقاتلو أبي العباس ومجموعة مسلحة مجهولة أخرى يتقاتلون من أجل السيطرة على الأراضي. أطلقت المجموعات النار على المستشفى باستخدام أنواع مختلفة من الأسلحة، حيث كانوا يبحثون عن عضوين مصابين من كتائب أبي العباس تم نقلهما إلى المستشفى لتلقي العلاج. دمر الهجوم المبنى وتسبب في إغلاقه.

9 حزيران/يونيو 2018 - مستشفى الجمهوري - محافظة تعز

حدثت اشتباكات مسلحة بين مقاتلي القاعدة ولواء العصبة[104]، مما أثر على المستشفى. حيث قام لواء العصبة بعملية أمنية بحثًا عن عدد من أعضاء القاعدة المطلوبين. خلال عملية البحث، تم إطلاق النار على قائد لواء العصبة. دخل مقاتلو لواء العصبة المستشفى وطالبوا بمعالجة القائد، وسيطروا على المستشفى أثناء نقل القائد إلى غرفة الطوارئ، ثم أطلق مسلحو القاعدة النار على المستشفى. ألحق الحادث الضرر بالمستشفى وتوقف عن العمل بعد إجلاء جميع الموظفين والمرضى.

12 تموز/يوليو 2018 - مستشفى الجمهوري - محافظة تعز

أطلق مقاتلو كتائب أبي العباس النار على البوابة الرئيسية للمستشفى وغرفة الطوارئ والمختبرات. دمر الهجوم المبنى وأصاب أحد حراس الأمن المتمركزين عند البوابة. استأنف المستشفى عمله بعد يومين من الهجوم. وتم نقل المختبر الذي تم تدميره بالكامل إلى مبنى آخر.

12 آب/أغسطس 2018 - مستشفى الجمهوري - محافظة تعز

دخل مقاتلو كتائب أبي العباس المستشفى بالقوة وأطلقوا النار على حراس المستشفى. كان المسلحون يسعون للاستيلاء على تعزيزات عسكرية الخاصة بقوات الأمن في المستشفى. وقد حاصر المقاتلون المسلحون بدباباتهم المستشفى وأطلقوا النار من جميع الاتجاهات. أسفر الهجوم عن مقتل اثنين (حارس أمن ومدني واحد) وجرح ثلاثة أشخاص.

15 آب/أغسطس 2018 - مستشفى الجمهوري - محافظة تعز

هاجم مقاتلو كتائب أبي العباس المستشفى مرتين واستمروا في إطلاق النار على المستشفى، بعد مرور ثلاثة أيام على حصول هجوم مماثل على المستشفى من قبل نفس المجموعة.

1 تشرين الأول/أكتوبر 2018 - مستشفى النصر - محافظة الضالع

قامت مجموعة من المقاتلين المسلحين المجهولين بمهاجمة مقر الأطباء التابع لمنظمة أطباء بلا حدود. وبحسب ما ورد، فقد أرادوا العمل كحراس أمنين في المستشفى ولكن تم رفضهم، وقاموا بالانتقام.

الانتهاكات الأخرى التي تؤثر على الوصول إلى الخدمات الصحية

21 تموز/يوليو 2016 - مستشفى الطب النفسي - محافظة تعز

دخل المقاتلون المسلحون التابعون لقوات المقاومة الشعبية المستشفى قسرًا ونهبوا الصيدلية.

1 تشرين الأول أكتوبر 2016 - مركز الغيل الصحي - محافظة الجوف

دخلت قوات المقاومة الشعبية المستشفى ونهبت معداته وآلاته.

9 تشرين الأول/أكتوبر 2016 - مركز المتون الصحي - محافظة الجوف

نهب الحوثيون المعدات والآلات الطبية للمركز.

17 نيسان/أبريل 2017 - مستشفى الثورة - محافظة تعز

احتجزت القوات الموالية للحوثيين وصالح المعدات الطبية المخصصة لمستشفى الثورة عند نقطة تفتيش، وصادرتها. وقد كانت المعدات مخصصة لمركز غسيل الكلى في المستشفى وتم ترخيصها من قبل السلطات.

6 حزيران/يونيو 2017 - مستشفى البريهي - محافظة تعز

قامت كتائب أبي العباس بهجوم مسلح على المستشفى. وطالبوا المستشفى بتسليم رجل مصاب متهم بالقتل. أجبر الهجوم المستشفى على الإغلاق لمدة ثلاث ساعات.

5 تموز/يوليو 2017 - عيادة متنقلة - محافظة صعدة

تم إيقاف فريق العيادة المتنقلة في مستشفى كتاف الريفي، حيث أصدر المشرف الحوثي الجديد للمديرية أمرًا بإغلاق العيادات المتنقلة في جميع المناطق. وتم تعليق خدمات العيادة لمدة ثلاثة أشهر.

30 حزيران/يونيو 2018 - مستشفى الثورة - محافظة إب

كان مقاتل حوثي مدجج بالسلاح يمشي في المستشفى، وألقى قنبلة يدوية، ما أسفر عن إصابة 11 شخصًا في المبنى.

الهوامش

1 م. غونافيتش وك. غونافيتش، «حماية العاملين في المجال الطبي في النزاعات المسلحة؛ دراسة حالة: أفغانستان»، المجلة الأوروبية للصدمات وجراحة الطوارئ 39، رقم. 2 (2013)، 112-107، https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC3611028/.

2 الحركة الحوثية، والمعروفة أيضًا باسم أنصار الله، هي حركة تجديدية سياسية شيعية زيدية تشكلت في محافظة صعدة الشمالية عام 2004 تحت قيادة عائلة الحوثي. وقد خاض الحوثيون ستة حروب ضد الحكومة اليمنية بين عامي 2004 و2010. وكانت جماعة الحوثيين المسلحة واحدة من الأطراف الرئيسية في الصراع المستمر الذي تصاعد في عام 2014.

3 أصبح علي عبد الله صالح الذي كان ضابطًا عسكريًا سابقًا رئيسًا لليمن في العام 1978 وحكم اليمن لمدة 34 عامًا. غادر مكتب الرئاسة في شهر شباط/فبراير 2012 لكنه استمر في تأدية دور مهم في السياسة اليمنية وفي النزاع نفسه. توفي في كانون الأول/ديسمبر 2017؛ براين ويتاكر، «نعي علي عبد الله صالح»، صحيفة الجارديان (The Guardian)، 4 كانون الأول/ديسمبر 2017، https://www.theguardian.com/world/2017/dec/04/ali-abdullah-saleh-obituary.

4 كان عبد ربه منصور هادي نائباً للرئيس علي عبد الله صالح منذ ما يقرب من عقدين. وقد تبوأ منصب الرئاسة من خلال انتخابات شملت مرشحاً واحداً؛ «كيف استولى المتمردون الحوثيون على العاصمة اليمنية صنعاء،» بي بي سي وورلد نيوز (BBC World News)، 27 أيلول/سبتمبر 2014، https://www.bbc.com/news/world-29380668.

5 في 19كانون الثاني/يناير 2015، هاجم الحوثيون مقر إقامة الرئيس هادي (حليم الأسمري ومارتن تشولوف، «استولى المتمردون الحوثيون على قصر الرئيس اليمني وقصفوا منزله» صحيفة الجارديان (The Guardian)، 20 كانون الأول/يناير 2015، https://www.theguardian.com/world/2015/jan/20/houthi-rebels-seize-yemen-presidential-palace)، ووضعوه في نهاية المطاف تحت الإقامة الجبرية. («كيف استولى المتمردون الحوثيون على العاصمة اليمنية صنعاء،» بي بي سي وورلد نيوز (BBC World News)، 27 أيلول/سبتمبر 2014، https://www.bbc.com/news/world-29380668). على مدار العام المقبل، وسع الحوثيون سيطرتهم إلى مدينة الحديدة الساحلية الرئيسية في غرب اليمن، وتعزز في الجنوب الغربي منها (محمد مكاشف، «الحوثيون يسيطرون على مدينة يمنية استراتيجية، في تصاعد في صراع السلطة»، رويترز، 22 آذار/مارس 2015، https://www.reuters.com/article/us-yemen-security/houthis-seize-strategic-yemeni-city-escalating-power-struggle-idUSKBN0MI08B20150322). في شباط/فبراير 2015، هرب الرئيس هادي من خاطفيه الحوثيين في صنعاء وفر إلى مدينة عدن الساحلية الجنوبية. (محمد غباري، محمد مخاشف، « رئيس اليمن هادي يفر إلى عدن ويقول إنه لا يزال رئيسًا»، رويترز، 21 شباط/فبراير 2015، https://www.reuters.com/article/us-yemen-security/yemens-hadi-flees-to-aden-and-says-he-is-still-president-idUSKBN0LP08F20150221.) توجه الحوثيون ليستولوا على عدن بعد فترة وجيزة (مخاشف، غباري، «أكثر من 120 شخص يلاقون حتفهم في اليمن فيما يستولي الحوثيون على مديرية عدن الرئيسية»، رويترز، 6 أيار/مايو 2015، https://www.reuters.com/article/us-yemen-security/over-120-die-in-yemen-as-houthis-take-key-aden-district-idUSKBN0NR0QH20150506).

6 مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، رسالتان متطابقتان بتاريخ 26 آذار/مارس 2015 موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لقطر لدى الأمم المتحدة، 27 آذار/مارس 2015، https://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/s_2015_217.pdf.

7 «الرئيس اليمني هادي يطلب من الأمم المتحدة دعم التدخل»، بي بي سي وورلد نيوز (BBC World News)، 25 آذار/مارس

https://www.bbc.com/news/world-middle- ،2015
east-32045984

8 ضم التحالف في البداية البحرين، ومصر، والأردن، والكويت، والمغرب، وقطر، والسنغال، والسودان، وقد تغير أعضاؤه خلال النزاع. («المملكة العربية السعودية تشن غارات جوية على اليمن»، بي بي سي وورلد نيوز (26 ،BBC World News) آذار/مارس 2015، https://www.bbc.com/news/world-middle-east-32061632-da). في نهاية المطاف، غادرت قطر التحالف في العام 2017، مع أزمة الخليج.

9 «مجلس الأمن يطالب بوضع حد للعنف في اليمن، ويعتمد القرار 2216 (2015)، مع امتناع الاتحاد الروسي عن التصويت»، الأمم المتحدة، 14 نيسان/أبريل 2015، https://www.un.org/press/en/2015/sc11859.doc.htm.

10 الخطاب الروحاني، «عملية السلام في اليمن قد ماتت تقريباً. إليكم كيفية إحيائها»، واشنطن بوست (Wash-ington Post)، 12 حزيران/يونيو 2019، https://www.washingtonpost.com/opinions/2019/06/12/yemens-peace-process-is-almost-dead-heres-how-revive-it/.

11 «إحاطة عن المبعوث الخاص للأمم المتحدة للأمين العام إلى اليمن في الجلسة المفتوحة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، 17 حزيران/يونيو 2019، https://osesgy.unmissions.org/briefing-un-special-envoy-secretary-general-yemen-open-session-un-security-council.

12 ريك غلادستون، «غارة جوية سعودية أصابت مستشفى يمني مع دخول الحرب عامها الخامس»، نيويورك تايمز (New York Times)، 26 آذار/مارس 2019، https://www.nytimes.com/2019/03/26/world/middlee-ast/yemen-saudi-hospital-airstrike.html

13 انظر الرابط: http://hdr.undp.org/en/countries/profiles/YEM

14 بحلول شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2018، أفاد مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (OHCHR) أن عدد الضحايا المدنيين وصل إلى 17640 ضحية نتيجة للنزاع في اليمن، بينهم 6872 قتيلًا و 10768 جريحًا. تدرك الأمم المتحدة أن من المرجح أن هذه الأرقام لا تحصي العدد الفعلي للقتلى المدنيين. ويقدر تقدير آخر صادر عن فريق رصد مستقل أن عدد الوفيات بين المدنيين يقترب من 12000 وعدد الوفيات التي تم الإبلاغ عنها بشكل إجمالي وصل إلى 90000 بحلول شهر حزيران/يونيو 2019. « تحث «باتشيليت» الدول ذات القوة والنفوذ على وضع حد للمجاعة وقتل المدنيين في اليمن»، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=23855&LangID=E؛ الجمعية العامة للأمم المتحدة، «حالة حقوق الإنسان في اليمن»، القسم الخامس، الفقرة 23؛ «لقطات من اليمن: 2019-2015»، بيانات ACLED، 2019، https://www.acleddata.com/2019/06/18/yemen-snapshots-2015-2019/.

15 أعلنت الأمم المتحدة أن الكارثة الإنسانية في اليمن هي أسوأ كارثة إنسانية في العالم، حيث يحتاج ما يقدر بنحو 80 % من السكان - أي 24 مليون شخص - إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية أو الحماية، بما في ذلك 14.3 مليون في حاجة ماسة. إن الاحتياجات هائلة في كل قطاع، بما في ذلك في قطاعات الصحة والأمن الغذائي والحماية، وتعاني المنظمات الإنسانية لتلبية هذه الاحتياجات. أدى توسع النزاع إلى تشريد 3.3 ملايين شخص. يصيب سوء التغذية الملايين، حيث يقدر أن 7.4 مليون شخص يحتاجون إلى خدمات لعلاج سوء التغذية أو الوقاية منه بما في ذلك 3.2 مليون شخص يحتاجون إلى علاج لسوء التغذية الحاد. «لقطات من اليمن: 2019-2015»، بيانات ACLED.

16 تدهورت الظروف الاقتصادية بشكل حاد على النحو المحدد في انهيار القوة الشرائية، بالإضافة إلى انخفاض كبير في الوظائف، وقطع رواتب موظفي الخدمة المدنية، وزيادة في أسعار السلع والوقود والخدمات في الشمال والجنوب من البلاد؛ مجموعة البنك الدولي، «موجز الرصد الاقتصادي في اليمن»، شتاء 2019، https://reliefweb.int/sites/relief-web.int/files/resources/135266-YemEconDevBrief-Winter-2019-English-12-Mar-19.pdf

17 «النظام الصحي في اليمن على وشك الانهيار»، منظمة الصحة العالمية، 2015، http://origin.who.int/bul-letin/volumes/93/10/15-021015/en/؛ «تقرير لجنة الإنقاذ الدولية: فشل نظام الصحة العامة «قاتل هادئ» في اليمن»، لجنة الإنقاذ الدولية (IRC) (26 آذار/مارس 2018، https://www.rescue.org/press-release/irc-report-failed-public-health-system-quiet-killer-yemen؛ «الأزمة الصحية في اليمن»، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، https://www.icrc.org/en/where-we-work/middle-east/yemen/health-crisis-yemen

18 الحفاظ على الصحة في حالات النزاع، «يبقى الإفلات من العقاب: الاعتداءات على الرعاية الصحية في 23 دولة تشهد نزاعات، 2018»، https://www.safeguard-inghealth.org/sites/shcc/files/SHCC2019final.pdf؛ الأرشيف اليمني، «الهجمات ضد المستشفيات»، قاعدة بيانات المراقبة، https://yemeniarchive.org/en/database?collection=Attacks%20against%20hospitals.

19 منظمة الصحة العالمية، «التقرير السنوي لمنظمة الصحة العالمية لعام 2017: اليمن»، https://www.who.int/emergencies/crises/yem/yemen-annual-report-2017.pdf?ua=1pg. 23.

20 منظمة الصحة العالمية، «مسح يكشف مدى الضرر الذي لحق بالنظام الصحي اليمني»، http://www.emro.who.int/media/news/survey-reveals-extent-of-damage-to-yemens-health-system.html.

21 نشرة المجموعة الصحية، شباط/فبراير 2019.

22 «الرسائل العالمية الرئيسية»، التحالف العالمي للقوى العاملة الصحية، 2014، https://www.who.int/workforcealliance/media/key_messages_2014.pdf.

23 ريليف ويب (Reliefweb) «اليمن: نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية 2019»، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (UNOCHA)، فريق الأمم المتحدة القطري في اليمن، نُشر في 14 شباط/فبراير 2019، تمت زيارة الموقع الإلكتروني في 28 شباط/فبراير 2019، https://reliefweb.int/report/yemen/yemen-2019-humanitarian-needs-overview.

24 فكري دوريب، ميسون السقاف، أوسان إسماعيل، ناسيجنيبل كونيبي، يوهانس كريسام، أولاف مولر، وألبرشت يان، «تفشي الخناق (الدفتيريا) في اليمن: تأثير النزاع على نظام صحي هش»، بيوميد سنترال (Biomed Central)، (المجلد 19، 2019)، https://conflictandhealth.biomedcentral.com/articles/10.1186/s13031-019-0204-2.

25 منظمة الصحة العالمية، «حالة الكوليرا في اليمن»، آب/أغسطس 2019، https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/EMROPub_2019_cholera_August_yemen_EN.pdf.

26 كانت تعز إحدى نقاط التقارب الرئيسية في النزاع اليمني، ومن أكثر جبهات القتال سخونةً منذ العام 2015. وقد عانت المدينة حصارًا شديدا من قبل قوات الحوثيين وصالح ما بين العامين 2015 و2017، وما زالت من أكثر المناطق المتنازع عليها باليمن. «فريق الأزمات المعني باليمن، مذكرة الإحاطة الثامنة، فريق الأزمات الدولي المعني باليمن 5 أبريل 2019، https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/yemen/crisis-group-yemen-update-8.

27 «لقطات من اليمن: 2019-2015»، بيانات ACLED.

28 «مشروع بيانات اليمن"، ACLED، https://yemendatapro-ject.org/data.html.

29 راجع الملاحظة الثانية.

30 «لقطات من اليمن: 2019-2015»، بيانات ACLED.

31 برلمان المملكة المتحدة، «اليمن: منح السلام فرصة، 2019"، https://publications.parliament.uk/pa/ld201719/ldselect/ldintrel/290/29003.htm؛ تحت عنوان «الدعم العسكري البريطاني للتحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية".

32 دائرة البحوث في الكونغرس، «اليمن: الحرب الأهلية والتدخل الإقليمي»، 17 أيلول/سبتمبر 2019، https://fas.org/sgp/crs/mideast/R43960.pdf، ص. 3.

33 «الأسلحة الأميركية والأوروبية المستخدمة في مهاجمة المدنيين اليمنيين»، مواطنة لحقوق الإنسان، 6 آذار/مارس 2019، http://mwatana.org/en/us-and-european-arms-used-to-attack-yemenis/.

34 آرون ميرات، «السعوديون لم يستطيعوا القيام بذلك من دوننا: دور المملكة المتحدة الحقيقي في الحرب القاتلة في اليمن»، صحيفة الجارديان (The Guardian)، 18 حزيران/يونيو 2019، https://www.theguardian.com/world/2019/jun/18/the-saudis-couldnt-do-it-without-us-the-uks-true-role-in-yemens-deadly-war.

35 «مشروع بيانات اليمن"، ACLED.

36 دائرة البحوث في الكونغرس، «اليمن: الحرب الأهلية والتدخل الإقليمي»، 17 أيلول/سبتمبر 2019، https://crsreports.congress.gov/product/pdf/R/R43960.

37 «مقتل خاشقجي: خبير حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة يقول إن المملكة العربية السعودية مسؤولة عن «الإعدام المتعمد»»، المفوضية السامية لحقوق الإنسان، 19 حزيران/يونيو 2019، https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24713&LangID=E.

38 جون ستون، «ألمانيا والدنمارك وهولندا وفنلندا توقف مبيعات الأسلحة إلى المملكة العربية السعودية استجابة للمجاعة في اليمن»، ذي إندبندنت (The Independent)، 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، https://www.independent.co.uk/news/world/europe/saudi-arabia-arms-embargo-weapons-europe-germany-denmark-uk-yemen-war-famine-a8648611.html.

39 دومينيك دودلي، «لماذا تقوم دول أكثر وأكثر بمنع مبيعات الأسلحة إلى المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة»، فوربس (Forbes)، 7 أيلول/سبتمبر، 2018، https://www.forbes.com/sites/dominicdudley/2018/09/07/why-more-and-more-countries-are-blocking-arms-sales-to-saudi-arabia-and-the-uae/#6609f6fc580a.

40 «النرويج تعلق مبيعات الأسلحة إلى الإمارات العربية المتحدة بسبب الحرب في اليمن»، رويترز، 3 كانون الثاني/يناير 2018، https://uk.reuters.com/article/uk-yemen-security-norway-emirates/norway-suspends-arms-sales-to-uae-over-yemen-war-idUKKBN1ES1EN?feedType=RSS&feedName=worldNews.

41 جون آيريش، «مبيعات الأسلحة الفرنسية للسعودية قفزت بنسبة 50 % العام الماضي»، رويترز، 4 حزيران/يونيو 2019، https://uk.reuters.com/article/uk-france-defence-arms/french-weapons-sales-to-saudi-jumped-50-percent-last-year-idUKKCN1T51C3.

42 ساموبل بيرلو-فريمان، «من الذي قام بتسليح حرب اليمن؟ تحديث،» مؤسسة السلام العالمي، 19 آذار/مارس، 2019، https://sites.tufts.edu/reinventing-peace/2019/03/19/who-is-arming-the-yemen-war-an-update/.

43 هيومن رايتس ووتش، «الاختباء وراء التحالف".

44 حقق فريق تقييم الحوادث المشترك (JIAT) في جزء صغير فقط من الهجمات التي أثارت مخاوف بشأن قوانين الحرب ولم يقدم سوى القليل من التفاصيل حول قواعد الاشتباك وممارسات الاستهداف لقوات التحالف؛ هيومن رايتس ووتش، المرجع نفسه.

45 «حالة حقوق الإنسان في اليمن بما في ذلك الانتهاكات والإساءات منذ أيلول/سبتمبر 2014 (A/HRC/39/43) (نسخة معدلة) - [EN\AR] - اليمن»، 2018، ريليف ويب (Reliefweb)، https://reliefweb.int/report/yemen/situation-human-rights-yemen-including-violations-and-abuses-september-2014-ahrc3943.

46 مجلس حقوق الإنسان، «حالة حقوق الإنسان في اليمن".

47 الهجوم بضربتين متتاليتين هو تكتيك عسكري يقتضي شن غارتين على نفس الهدف في فترة قصيرة، حيث الغرض من الغارة الثانية هو إصابة أو قتل المسعفين الذي استجابوا للغارة الأولى.

48 قوائم عدم الاستهداف هي قوائم بالأهداف أو الكيانات التي توصف بأنها «محمية» من الاستهداف من قبل الجهات العسكرية خلال نزاع مسلح. تتضمن هذه القوائم عادةً مرافق مدنية تم التحقق منها، كالمرافق الصحية، والمدارس، وخزانات المياه، ونقاط توزيع المساعدات، وأماكن العبادة.

49 لجنة حقوق الإنسان، «حالة حقوق الإنسان في اليمن»، الفقرتان 35 و37.

50 «بعض الغارات الجوية التي يقودها التحالف السعودي في اليمن قد تصل إلى حد جرائم الحرب: الأمم المتحدة،» رويترز، 28 آب/أغسطس 2018، https://www.reuters.com/article/us-yemen-security-un-rights-idUSKCN1LD0KZ.

51 نيك كامينغ بروس، «تقرير جرائم الحرب عن اليمن يتهم المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة»، نيويورك تايمز (28 آب/أغسطس New York Times)، 2018، https://www.nytimes.com/2018/08/28/world/middleeast/un-yemen-war-crimes.html

52 روبن ستاين، كارولين كيم، ملاخي براون، ويتني هيرست، «لماذا تضرب الأسلحة الأمريكية التي تم بيعها إلى السعوديين المستشفيات في اليمن»، «، نيويورك تايمز (23 أيار/مايو New York Times)، 2019، https://www.nytimes.com/video/world/middleeast/100000006466384/yemen-war-saudi-arabia-usa.html?rref=collection%2Ftimestopic%2FYemen&action=click&contentCollection=world&region=stream&module=stream_unit&version=latest&contentPlacement=1&pgtype=collection

53 «اليمن: ارتفاع عدد القتلى إلى 19 في غارة جوية على مستشفى عبس المدعوم من أطباء بلا حدود في حجة»، 2016، منظمة أطباء بلا حدود الدولية (MSF)، https://www.msf.org/yemen-death-toll-rises-19-airstrike-msf-supported-abs-hospital-hajjah. وفقًا لأفراد من طاقم المستشفى الذين قابلتهم مواطنة، كان من بين المصابين ممرضتان، وطبيب واحد، وفني، وحارس المستشفى.

54 تنص المادة 19 من اتفاقية جنيف الرابعة [1949] على أن المنشآت الطبية تفقد وضعها المحمي «إذا استخدمت، خروجاً على واجباتها الإنسانية، في القيام بأعمال تضر العدو.»
لجنة الصليب الأحمر الدولية، «الممارسة المتعلقة بالقاعدة 28». الوحدات الطبية، قاعدة بيانات القانون الإنساني الدولي، https://ihl-databases.icrc.org/customary-ihl/eng/docs/v2_rul_rule28

55 «فريق تقييم الحوادث المشترك (JIAT) هو هيئة أنشأها ويديرها التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في العام 2016 استجابة لمزاعم انتهاكات القانون الإنساني الدولي المحتملة، وتمت إدانته بشدة من قبل هيومن رايتس ووتش وفريق الخبراء البارزين التابع للأمم المتحدة، «إصدار مشروع اليمن: الهجمات التي تسببت في أضرار مدنية جسيمة»، بيلينكات Bellingcat، 2 أيلول/سبتمبر 2019، https://www.bellingcat.com/news/mena/2019/09/02/attacks-causing-grave-civilian-harm/.) فريق تقييم الحوادث المشترك يؤلف من 14 فردًا منتدبين من أعضاء التحالف. تم تكليف الفريق بالتحقيق في الحقائق وجمع الأدلة وإعداد تقارير وتوصيات بشأن المطالبات والحوادث أثناء عمليات التحالف في اليمن؛ هيومن رايتس ووتش، «الاختباء وراء التحالف".

56 ذكرت منظمة أطباء بلا حدود في تقرير التحقيق الذي أجرته أنه تم الإبلاغ عن ثلاث غارات جوية في المنطقة الواقعة بين قريتي الربوع والبداح، حيث تقع قرية بني حسن؛ منظمة أطباء بلا حدود الدولية (MSF)، «تحقيق داخلي أجرته منظمة أطباء بلا حدود في هجوم 15 آب/أغسطس على مستشفى عبس في اليمن: ملخص للنتائج»، 27 أيلول/سبتمبر 2016، https://www.msf.org/sites/msf.org/files/yemen_abs_investigation.pdf.

57 المرجع السابق

58 المرجع السابق

59 نايف الرشيد، «فريق تقييم الحوادث في اليمن يدحض 4 مزاعم قُدمت إلى قوات التحالف العربي»، الشرق الأوسط، 8 كانون الأول/ديسمبر 2016، https://bit.ly/2N2x38z.

60 المرجع السابق

61 المرجع السابق

62 أطباء بلا حدود، «التحقيق الداخلي لمنظمة أطباء بلا حدود»، ص. 11. وفقًا لتقرير منظمة أطباء بلا حدود، كان هناك 23 شخصًا في الوحدة الجراحية، و 25 في قسم الولادة، و13 مولودًا جديدًا و12 طفلًا في قسم طب الأطفال.

63 مايا بريم، «خطر غير مقبول: استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان من منظور الحالات الثلاث أمام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة»، باكس

PAX، تشرين الثاني/نوفمبر 2014، https://www.pax-forpeace.nl/media/files/pax-rapport-unacceptable-risk.pdf.

64 «النيران غير المباشرة: تحليل تقني لدقة الاستخدام وآثار أسلحة المدفعية بنيران غير مباشرة»، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 7 شباط/فبراير 2017، https://www.icrc.org/en/document/indirect-fire-technical-analysis-employment-accuracy-and-effects-indirect-fire-artillery.

65 تسعى منظمة العمل ضد العنف المسلح إلى الحد من تأثير العنف المسلح من خلال رصد والبحث عن أسباب وعواقب العنف القائم على الأسلحة. «ماذا نفعل لمعالجة تأثير الأسلحة؟»، العمل ضد العنف المسلح، https://aoav.org../uk/acting-on-weapons/key-work

66 روبرت بيركنز، «حالة أزمة: الأسلحة المتفجرة في اليمن»، العمل ضد العنف المسلح ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، https://aoav.org.uk/wp-content/uploads/2015/09/State-of-Crisis.pdf.

67 «اليمن: مدفعية الحوثيين تقتل العشرات في عدن»، هيومن رايتس ووتش، 29 تموز/يوليو 2015، https://www.hrw.org/news/2015/07/29/yemen-houthi-artillery-kills-dozens-aden#

68 كانت الظروف الإنسانية تتدهور سريعا في وقت الهجوم، حيث كانت الحديدة بؤرة لتفشي وباء الكوليرا قبل عام، وكان عدد الحالات المبلغ عنها في ارتفاع مرة أخرى عندما تم تنفيذ الهجوم. كان مستشفى الثورة أكبر مستشفى في اليمن ومن المنشآت الطبية القليلة التي ما زالت تعمل في الحديدة. بالإضافة إلى ذلك، يضم المرفق الذي تدعمه اللجنة الدولية للصليب الأحمر أحد أفضل مراكز الكوليرا المجهزة، حيث يعتمد عليه مئات الآلاف من الأشخاص كي يظلوا على قيد الحياة.

69 مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، «رسالة مؤرخة 25 كانون الثاني/ يناير 2019 موجهة من رئيس فريق الخبراء المعني باليمن إلى رئيس مجلس الأمن،» 25 كانون الثاني/ يناير 2019، https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/S_2019_83_E.pdf.

70 «حالة حقوق الإنسان في اليمن»، فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين، A/HRC/42/17.

71 جاء الهجوم على الميناء في وقت ازدحام حركة المرور، حيث كانت المنطقة تعج بالصيادين والتجار وغيرهم من المدنيين، وأسفرت عن عدد كبير من الضحايا. قال حارس أمني كان يعمل في مستودع بالقرب من السوق في يوم الهجوم لباحثي مواطنة إن الضربة الأولى أصابت الرصيف حيث يقوم الصيادون بتفريغ صيدهم. حسب مواطنة، أسفر الهجوم على ميناء الصيد عن مقتل 36 شخصًا على الأقل، بينهم خمسة أطفال، وإصابة 102 آخرين، من بينهم 16 طفلاً.

72 مجموعة بيلينكات Bellingcat هي «مجموعة دولية مستقلة من الباحثين والمحققين والصحفيين المواطنين الذين يستخدمون تحقيقات مفتوحة المصدر ووسائل التواصل الاجتماعي للتحقيق في مجموعة متنوعة من المواضيع»، بما في ذلك الحملة الجوية للتحالف بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في اليمن؛ «مشروع اليمن»، مجموعة بيلينكات Bellingcat، https://yemen.bellingcat.com.

73 نيك ووترز، «من هاجم مستشفى الحديدة؟ التحقيق في مزاعم قصف التحالف السعودي مستشفى في اليمن،» مجموعة بيلينكات Bellingcat، 9 آب/أغسطس 2018، https://www.bellingcat.com/news/mena/2018/08/09/attacked-hodeidah-hospital-examining-allegations-saudi-coalition-bombed-hospital-yemen/.

74 مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، «رسالة بتاريخ 25 كانون الثاني/يناير 2019."

75 المقاومة الشعبية هي عبارة عن مجموعة من الجماعات المسلحة الثائرة التي تشكلت في العام 2015 كردة فعل للتوسع العسكري لجماعة الحوثيين المسلحة.

76 تجدر الإشارة هنا إلى أنه على الرغم من تركيز هذا التقرير على الوقائع التي وقعت بين العامين 2015 و2018، إلا أن النزاع المسلح غير الدولي بدأ في وقت سابق.

77 منظمة الرصد Watchlist ومنظمة إنقاذ الطفولة Save the Children، «كل يوم تزداد الأمور سوءًا:

تأثير الاعتداءات على الرعاية الصحية في اليمن على الأطفال»، نيسان/أبريل 2017، https://watchlist.org/wp-content/uploads/2212-watchlist-field-report-yemen-lr.pdf.

78 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية UNOCHA، "اليمن: كارثة إنسانية»، 22 حزيران/يونيو 2015، https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/OCHA%20Yemen%20Situation%20Report_No.%2012_on%2022_June%202015.pdf.

79 منظمة أطباء بلا حدود، «اليمن: الرعاية الصحية تحت الحصار في تعز»، 30 كانون الثاني/يناير 2017، "Yemen: Healthcare under siege in Taiz," January 30, 2017, https://www.msf.org/yemen-healthcare-under-siege-taiz.

80 قوات الأمن المركزي هي منظمة شبه عسكرية تركز على التهديدات المحلية، بما في ذلك الإرهاب. لقد استفادت المنظمة من دعم كبير من الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي، لا سيما في ما يتعلق بالتدريب والمعدات. مجموعة الأزمات الدولية، «إصلاح الأمن العسكري في اليمن: بذور نزاع جديد»، 4 نيسان/أبريل 2013، http://www.observatori.org/paises/pais_64/documentos/139-yemens-military-security-reform-seeds-of-new-conflict.pdf.

81 «اليمن: الحصار الذي تفرضه قوات التحالف على المدنيين»، هيومن رايتس ووتش، 7 كانون الأول/ديسمبر 2017، https://www.hrw.org/news/2017/12/07/yemen-coalition-blockade-imperils-civilians.

82 مجلس حقوق الإنسان، «حالة حقوق الإنسان في اليمن»، ص. 9

83 الحصار الذي فرضه الحوثيون والقوات التابعة لصالح هو مثال على العقاب الجماعي لأكثر من 700000 من سكان المدينة.

84 «يبدأ برنامج الغذاء العالمي تعليق جزئي للمساعدات الغذائية اليمنية»، رويترز، 20 حزيران/يونيو 2019، https://www.reuters.com/article/us-yemen-security-wfp/wfp-begins-partial-suspension-of-yemen-food-aid-idUSKCN1TL2RH?feedType=RSS&feedName=worldNews&utm_source=feedburner&utm_medium=feed&utm_campaign=Feed%3A+Reuters%2FworldNews+%28Reuters+World+News%29.

85 سام كيلي، برايس لين، وسارة السرجاني، «سي إن إن تكشف الإستغلال المنهجي للمساعدات في اليمن»، سي إن إن، 20 أيار/مايو 2019، https://www.cnn.com/2019/05/20/middleeast/yemen-houthi-aid-investigation-kiley/index.html.

86 برنامج الغذاء العالمي، «يرحب برنامج الغذاء العالمي بالتقدم المحرز في إجراءات المساءلة الرئيسية مع السلطات التي تتخذ من صنعاء مقراً لها»، برنامج الغذاء العالمي، 9 آب/أغسطس 2019، https://www.wfp.org/news/world-food-programme-welcomes-progress-key-accountability-measures-sanaa-based-authorities.

87 مارك لوكوك، «اليمن: مع تصاعد النزاع، يبقى أكثر من 22 مليون شخص في حاجة ماسة إلى المساعدة والحماية»، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية UNOCHA، 24 أيار/مايو 2018، https://www.unocha.org/es/node/950434.

88 «اليمن: وصول الإمدادات الطبية إلى المستشفيات في تعز المحاصرة»، منظمة أطباء بلا حدود، 20 كانون الثاني/يناير 2016، https://www.msf.org.za/stories-news/press-releases/yemen-medical-supplies-reach-hospitals-besieged-taiz.

89 منظمة الرصد المعنية بالأطفال والنزاعات المسلحة هي مجموعة من منظمات حقوق الإنسان والمنظمات الإنسانية التي تقوم بجمع ونشر المعلومات حول الانتهاكات ضد الأطفال في النزاعات، بما في ذلك اليمن. «اليمن»، منظمة الرصد المعنية بالأطفال والنزاعات المسلحة، https://watchlist.org/countries/yemen/.

90 منظمة الرصد Watchlist ومنظمة إنقاذ الطفولة Save the Children، "كل يوم تزداد الأمور سوءًا".

91 «المعاهدات والدول الأطراف والتعليقات: اليمن»، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، https://ihl-databases.icrc.org/

applic/ihl/ihl.nsf/vwTreatiesByCountrySelected.xsp?xp_countrySelected=YE.

92 المرجع السابق.

93 الجمعية العامة للأمم المتحدة، اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، 11 تشرين الثاني/نوفمبر 1970، https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtdsg_no=IV-6&chapter=4&clang=_en.

94 اللجنة الدولية للصليب الأحمر، «القاعدة 25. الموظفون الطبيون»، قاعدة بيانات القانون الإنساني الدولي، https://ihl-databases.icrc.org/customary-ihl/eng/docs/v1_rul_rule25.

95 اتفاقية جنيف الأولى، المادة 21 (المرجع نفسه، الفقرة 586)؛ اتفاقية جنيف الرابعة، المادة 19 (المرجع نفسه، الفقرة 588)؛ البروتوكول الإضافي الأول، المادة 13 (اعتمدت بالإجماع) (المرجع نفسه، الفقرة 589)؛ البروتوكول الإضافي الثاني، المادة 11 (2) (اعتمدت بالإجماع) (المرجع نفسه، الفقرة 590)؛ https://ihl-databases.icrc.org/customary-ihl/eng/docs/v1_rul_rule28#Fn_E202BFD7_00037.

96 اللجنة الدولية للصليب الأحمر، «القاعدة 25. الموظفون الطبيون»، قاعدة بيانات القانون الإنساني الدولي، https://ihl-databases.icrc.org/customary-ihl/eng/docs/v1_rul_rule25

97 المرجع السابق

98 «قاعدة بيانات هيئات المعاهدات التابعة للأمم المتحدة: اليمن"، مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان OHCHR، https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/TreatyBodyExternal/Treaty.aspx?CountryID=193&Lang=EN.

99 «حالة حقوق الإنسان في اليمن»، فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين.

100 قبل 4 كانون الأول/ديسمبر 2017، تمكنت مواطنة من تحديد الجهة المنتهكة على أنها قوات الحوثيين وصالح.

بعد كانون الأول/ديسمبر 2017، يُعتبر الطرف المنتهك هو جماعة الحوثيين المسلحة.

101 كتائب حسم جزء من تشكيل عسكري في إطار المقاومة الشعبية. هذه الوحدات المسلحة تعمل في الجزء الجنوبي من مدينة تعز.

102 الحزام الأمني هو قوة شبه عسكرية تمولها وتدربها وتوجهها الإمارات العربية المتحدة. هيومن رايتس ووتش، «اليمن: الإمارات العربية المتحدة تدعم القوات المحلية المنتهكة»، ومنح حق الوصول إلى مواقع الاحتجاز»، 22 حزيران/يونيو 2017، https://www.hrw.org/news/2017/06/22/#yemen-uae-backs-abusive-local-forces

103 كتائب أبي العباس هي مجموعة من المقاتلين السلفيين تدعمها الإمارات العربية المتحدة، وهي جزء من قوات «المقاومة الشعبية» في تعز. علماً أنه في 13 كانون الثاني/يناير 2019، تم الإعلان عن دمجها مع اللواء الخامس والثلاثين، إلا أنها تظل مجموعة منفصلة. وقد سيطرت على معظم الأجزاء الغربية من مدينة تعز.

104 كان لواء العصبة مكونًا من مقاتلين بقيادة رضوان العديني (المتوفى) في مدينة تعز، وكان يُعتبر جزءًا من قوات المقاومة الشعبية. ويتواجد هؤلاء المقاتلون في الجزء الجنوبي من مدينة تعز.

تنويه

يستند هذا التقرير إلى الأبحاث الميدانية الواسعة والتوثيق الذي قامت به مواطنة لحقوق الإنسان منذ بدء النزاع في اليمن، حيث أجرى موظفو مواطنة مقابلات في مختلف محافظات اليمن، وزاروا مواقع الهجمات، وقاموا بتحليل الأدلة المادية. قامت وحدة البحث في مواطنة بقيادة المشروع، بما في ذلك مراجعة التقرير وتحريره. وقد استفاد التقرير من المراجعة والملاحظات من فريق المساءلة في مواطنة. كما قدمت وحدة البرامج والمشاريع ووحدة الإعلام والاتصال والمناصرة في مواطنة اقتراحات ومشورات قيّمة. غالبًا ما يقوم الباحثون في مواطنة بالتوثيق الميداني في ظل ظروف بالغة الصعوبة والخطورة. ولم يتم ذكر أسمائهم هنا من أجل الحفاظ على سلامتهم. تود مواطنة أن تتقدم بالشكر إلى كل من ساهم في التقرير، وبالأخص الفريق المساهم في إجراء البحوث من أجل التقرير، وتحريره ووضع اللمسات الأخيرة عليه، والأفراد الذين تحدثوا مع مواطنة، بما في ذلك ضحايا الهجمات، والشهود، وأفراد أسر القتلى والجرحى. إذ من دون جهودهم، ما كان للحقائق الواردة في هذا التقرير أن تبصر النور.

قام كل من فريق مواطنة وإدارتها العليا؛ وريان قطيش (Rayan Koteiche)، باحث في قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة أطباء لأجل حقوق الإنسان؛ وسيرين مراد (Serene Murad)، منسقة البحوث في منظمة أطباء لأجل حقوق الإنسان، بكتابة هذا التقرير. كما ساهم في كتابته أيضا فيليم كاين (Phelim Kine)، نائب مدير البرامج ومدير البحوث والتحقيقات في منظمة أطباء لأجل حقوق الإنسان في صياغة التقرير.

ساهمت قيادة وموظفو منظمة أطباء لأجل حقوق الإنسان في كتابة هذا التقرير وتحريره، بما في ذلك ديدي دينوفان (DeDe Dunevant)، مديرة التواصل؛ وديريك هودل (Derek Hodel)، المدير المؤقت للبرامج؛ ودونا مكاي (Donna McKay)، المديرة التنفيذية؛ ومايكل باين (Michael Payne)، المدير المؤقت للمناصرة؛ وسوزانا سيركين (Susannah Sirkin)، حائزة ماجستير في التعليم (MEd)، ومديرة السياسات. استفاد التقرير من المراجعة التي أجرتها المديرة الطبية لمنظمة أطباء لأجل حقوق الإنسان، ميشيل هايسلير (Michelle Heisler)، حائزة دكتوراه في الطب (MD) وماجستير في الإدارة العامة (MPA). تمت مراجعة التقرير وتحريره وإعداده للنشر من قِبل كلوديا رايدر (Clau-dia Rader)، حائزة ماجستير علوم (MS)، كبيرة مديري التواصل. وقد شاركت في الأبحاث سارة باشا (Sara Basha)، المتدربة في قسم منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وساعدت في إعداد التقرير للنشر كلٌّ من تيريزا ماكماكين (Theresa McMackin) ومايا تيسلر (Maya Tessler)، متدربتان في مجال التواصل. إن منظمة أطباء لأجل حقوق الإنسان مدينة بشكل خاص للشهود والناجين، والعديد من العاملين في المجال الصحي الذين شاركوا تجاربهم، وبفضلهم أمكن إعداد هذا التقرير.

مواطنة لحقوق الإنسان

مواطنة لحقوق الإنسان (mwatana.org) هي منظمة يمنية مستقلة مكرسة للدفاع عن حقوق الإنسان من خلال توثيق الانتهاكات، وتقديم الدعم القانوني للضحايا، وممارسة الضغوط، وزيادة الوعي، وبناء القدرات. أسست مواطنة في العام 2007 لكن الحكومة رفضت إصدار تصريح للمنظمة بسبب عملها في الدفاع عن حقوق الإنسان. ثم حصلت المنظمة على تصريح عمل في العام 2013. في العام 2018، مُنحت مواطنة ميدالية روجر ن. بالدوين للحرية من قبل منظمة هيومن رايتس فيرست. وفي العام نفسه، مُنحت مواطنة جائزة هرانت دينك الدولية العاشرة تقديرا لوقوفها في وجه انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن، ولعملها في لفت أنظار العالم إلى وضع حقوق الإنسان في البلاد. وقد تمت الإشارة إلى عمل مواطنة في قضايا حقوق الإنسان في أبرز المصادر التلفزيونية والإذاعية، والمنصات المطبوعة والرقمية في جميع أنحاء العالم.

PHR Physicians for Human Rights

تأسست منظمة أطباء لحقوق الإنسان (PHR) في العام 1986 بالاستناد إلى فكرة أن العاملين في المجال الصحي، بمهاراتهم المتخصصة، وواجباتهم الأخلاقية، وأصواتهم الموثوقة، يتمتعون بموقع فريد يتيح لهم إيقاف انتهاكات حقوق الإنسان. لأكثر من 30 عامًا، استخدمت منظمة أطباء لأجل حقوق الإنسان (PHR) - التي تقاسمت جائزة نوبل للسلام للعام 1997 لعملها لإنهاء آفة الألغام الأرضية - تحقيقاتها وخبراتها للدفاع عن العاملين الصحيين المضطهدين والمرافق المعرضة للهجوم، وقامت بمناهضة التعذيب، وتوثيق الفظائع الجماعية، ومساءلة أولئك الذين ينتهكون حقوق الإنسان.

صورة الغلاف: قسم الإفاقة وقسم العمليات في هيئة مستشفى الثورة، بعد تعرضهما للقصف البري الذي أخرجهما عن الخدمة (حزيران/يونيو 2017).
تصوير: أحمد الباشا